أستراتيجية التمويـــل للجامعات المنتجة
(جامعات المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين-أنموذجا)

د. نبيــه نديـــم العبيــدي
أستــاذ المحاسبـة والنظم الماليـة- الجامعة الخليجية

ملخص البحث

رغم أن فلســفة ورؤية الجامعة تنطلق من الحاجة التي يتطلبها المجتمع وندرةالموارد الأقتصادية المتاحة لهـا لتحقيق رســالتها بشكل أساسي كجامعة تعليمية في توفير الكوادر المؤهله علميا"وعمليا" للدخول في سوق العمل, من خلال برامج تعليمية مواكبة للتطـور والحداثة والحاجة وتطوير القدرة والمهارة في التطبيق,وأخلاقيات العمل والتعامل, والتعليم المســتمر,كجامعة تعليمية. ألا أنها من جانب آخر تدخـر من المعرفـة المتمثلــة في الــرأس المال الفكــري – المتمثل بخزين المعرفة للهيئة التعليميــة , والبنى التحتية للجامعة من المختــبرات العلمية والورش الفنية والمكتبة الورقية والأليكترونية وشبكات الأتصالات , والأبنية والمرافق المساندة .

وفي ضوء ذلك فأن رأس المال المســتثمر في المؤسســة التعليمية يمثل رأس المال المادي (الممول من المالكين والمقرضين) ورأس المال المعرفي (للهيئــة التعليميــة). وبهذا فأن تعطيل دور رأس المال المعرفي في الأســتثمارقد يصيب المؤسســةبالعجزالمالي لعدم كفايــة الموارد (الناجمة عن أســتقطاب الطلبة) في التغطية للنفقات مما يضعف من دور الجامعة وتفاعلها مع ســوق العمل وخدمة المجتمع وخلق فجوة بين برامجها التعليمية وتكنلوجيا التعليم والمعرفة ومخرجاتها التعليمية التي يتطلبها السوق . حيث أن مشكلـةالتمـويل أصبحت مشكلـة أساسية تجـابه معظم الجامعات سواء كانت الجامعات العريقـة وذات السجل التاريخي أو الجامعات الحديثـة التكوين , حكوميـة أو خاصـة , أو الجامعات الكبيـرة أو الصغيرة , من حيث الكليات والأقســام والبرامج , والمراحل العلمية, والمســتلزمات والمرافق الخدمية , واعـداد الأساتذة والتخصصات , وأعداد الطلبة ,...ألخ .

ومن أهم المشاكل والمعوقات هي المنافسـة على استقطـاب الطلبـة والأعتمـاد للبرامج والشهادات. وتشكل المنافسـة في الأستقطاب الأولويـة القصوى لمـا لمحيط سوق العمـل من آثار فعالة في الزيادة على الطلب التعليمي أو أنخفاضه وفقا" لسياسات دول المحيط والأمكانيات المادية والأســتيعاب للمخرجــات في التوظيف, أو الهيكليــة لقوى العمـل , أو التفضيــل للجامعات الأجنبية على الجامعــات العربية أو المواقف في أســتمرارية الأعتمـاد أو توقفـه , أو بســبب الأزمات المالية المحلية أو الأقليمية أو الدولية , أو الأتفاقيات التعليمية الثنائية , ومـا ألى ذلك من مؤثرات ومؤشرات على أنخفاض أنســيابية الطلبـة للجامعات الخاصة , والتي بدورها ســتؤثرعلى التمويل , وربما العجز في التمويل للأنشــطـة التعليميــة وتحقق خســائر متلاحقـة , أذا لم يتاح تمويل من مصادر أخرى للجامعة . مــما يتطلب الأمر طرح رؤى جديدة للجامعة تنطلق من الحاجة التعليمية والأقتصادية في الأســتثمار للمعرفة خدمة وتطويرا" للمجتمع أســتثمارا" أقتصاديا" في ظل مفهوم أقتصاد وتكنلوجية المعرفة لتســهم في التنمية الأقتصادية والأجتماعية من خلال النتـاج العلمي التطبيقي والدراســات والأستشــارات والتي بدورها ستوفر مصادر تمويلية غير تقليدية ومتنوعة قد تفوق مصدر نشاط التعليم وبأتجاه رؤية جديدة لجامعة تعليمية ومنتجة . وأزاء ذلك فقد تدارس البحث مشكلة التمويل التي تعاني منها الجامعات عبر أربعة محاور

تنــاول المحــور الأول: الأطار العام للبحث -منهجية البحث, المشــكلة والأهداف والأهمية وحدود البحث ,أما المحــور الثاني: التعليم العالي والجامعــة المنتجــة رؤية وعمل- فقدتدارس الرؤيا والعمل للتعليم العالي والجامعة المنتجة من خــلال أقتصاد المعرفة, والبحث العلمي وبنية التعليم العالي والعولمة, والتجربة الماليزية والكورية.

أما المحور الثالث :المهمة والتمويل- فقد طرح مقترح الجامعة المنتجة من خلال مركز أفتراضي للأستثمارات, و المحور الثالث فقد طرح مقترح الجامعــة المنتجة من خلال مركز أفتراضي للأســتثمارات العلميةالميدانية والمنتجات الجامعيــة المقترحة في ظل أطار المهمة والتمويل, أما المحور الرابع:التوصيات والأستنتاجات- فقد تناول الأستنتاجات التي توصل أليها البحث والتوصيات .

ABSTRACT

“Funding strategy for universities producing f0r Saudi Arabia Kingdom &Bahrain Kingdom”

Although the philosophy and vision of the university stems from the need required by the community and economic resources available to it to achieve its mission primarily in university teaching The provision of qualified scientific “practice” to enter the labor market. Through educational programs to keep pace with development and modernity and the need for and develop the ability and skill in application, and the work ethic and handling, and continuing university education. But it is the last save of the knowledge of the head intellectual capital - the education, and infrastructure of the university of science laboratories and technical workshops and traditional library and electronic communications networks, buildings and supporting facilities and actually freeze a large part of the capital and not to exploit the capabilities and rely on to attract students one side of the activity in the funding and create returns for fit with the volume of investment risk and may even lead to a shortfall in funding because of competition on the one hand the other hand, weakens the role of the university and its interaction with the market and society and create a gap between the educational programs and technology education and knowledge of the rapid development and the need for labor market skills, knowledge of the output of the university to use. Where funding Will become a major problem facing most universities, whether prestigious universities and with the historical record or the modern universities configuration, governmental or private, large universities or small, in terms of colleges, departments and programs, and the stages of scientific, supplies and service facilities, and the preparation of teachers and disciplines, and the number of students, etc ....

One of the main problems and obstacles are the competition to attract students and Accreditation Programs and certificates. The competition in the polarization of the highest priority to the perimeter of the labor market effects of an effective increase on the demand for education or fall according to the “policies of countries of the ocean and the material and absorption of the outcomes in employment, or structural work force, or the preference for foreign universities to Arab universities or positions in the continuity of credit or stop, or because of domestic financial crises, regional or international conventions or bilateral educational, and other such effects and signs of reduced flow of students to private universities, which in turn Slatternly Funding, and perhaps the shortfall in funding for educational activities and the loss-making successive, if available funding from other sources for the university and about it have tended many British universities, the U.S. and Europe in general, to solve its problems in financing the exploitation of potential cognitive broken up and running as products Shopping funded by private enterprise, government and foundations and charitable donations in the exploitation of these resources and investment research, consultancy, seminars and knowledge products and achieve revenue funding for universities in terms of economic and enterprise development, human resources, on the other. Which need to be put forward new visions of the university stems from the need for educational and economic To invest in the knowledge of service and development “of the community investment” economically “under the concept of Economics and Technology knowledge to contribute to the economic and social development through the production of scientific and applied studies and consultations, .., on the other hand, provide sources of financing non-traditional and diverse without relying on a source of education activity in attracting students alone, university education and productive. In the face of it has studied the research funding problem faced by universities, particularly private universities. The public universities despite the support available to them from the public budget allocations to the States Persian Gulf but it requires a contribution to the self-financing along with central funding and diversification of funding sources to become public universities productive And not consumers. And methodology of empirical and analytical research has identified the problem, objectives and importance of research in the general framework of the first axis. The second axis understanding the vision and work of higher education and the university produced through the knowledge economy, scientific research and the structure of higher education and globalization, and the Malaysian experience, and Korean.

The third axis was a proposal to the university produces through the Investment Centre scientific field and products proposed under the framework of the mission and funding. The fourth axis has dealt with the conclusions of the research and recommendations.

مشكلة البحث

تتحد مشكلة البحث من خلال النقاط التالية :

1. أن أهتمام الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة في الجانب التعليمي من أنشطتها يؤدي ألى عدم مواكبتها للتطورات الأقتصادية والأجتماعية المتسارعة في بلدانها ومحيطها الأقليمي والدولي ممايخلق فجوة بين المؤهلات والقدرات لخريجيها والحاجة لسوق العمل و يبرر أستمرار الأعتماد على قوى العمل الوافدة .
2. تشكل المنافسة في الأستقطاب للطلبة المشكلة الأساسية في التمويل للجامعة المعتمدة على نشاط التعليم. لما لمحيط سوق العمل من آثار فعالة في الزيادة على الطلب التعليمي أو أنخفاضه وفقا" لسياسات دول المحيط والأمكانيات المادية والأستيعاب للمخرجات في التوظيف, أو الهيكلية لقوى العمل , أو التفضيل للجامعات الأجنبية على الجامعات العربية .
3. أن أقتصار نشاط الجامعة على الجانب التعليمي والبحث الأكاديمي خلق فجوة كبيرة بين رسالتها في خدمة المجتمع وطاقاتها المعرفية غير المستثمرة , مما يعطل جانب أساسي من مواردها الأقتصادية المتاحة في تحقيق مصادر تمويلية أضافية ومتنوعة تسهم في تغطية العجز المالي وتحقيق عوائد أستثمارية مجزية للجامعة من ناحية ,ومن ناحية أخرى تطوير وتنمية المشاريع الأقتصادية والتنمية الأجتماعية كجزء أساسي من رسالتها الجامعية.

الهدف العام للبحث:

خلق مصادر تمويلية غير تقليدية للجامعة عن طريق أستثمار المعرفة وتسويق منتجاتها بما يحقق تدفقات تمويلية كمصدر معرفي أساسي مكمل لمصدر التعليم العالي التقليدي الحكومي والخاص الناجم عن أستقطاب الطلبة في الدراسة في الجامعة من ناحية والمساهمة في التنميةالأقتصادية والأجتماعية بشكل ميداني فعال من ناحية أخرى وصولا" ألى الجامعة التعليمية المنتجة . وذلك من خلال ايجاد الأواصر والترابط والعمل المشترك مع القطاعات الأقتصاديةالأنتاجية والخدمية والقطاعات المؤسسية الأدارية والخدمية ذات النفع العام .

أهمية البحث :

أن مشكلةالتمويل مشكلة أساسية تجابه معظم الجامعات سواء كانت الجامعات العريقة وذات السجل التاريخي أو الجامعات الحديثة التكوين , حكومية أو خاصة , أو الجامعات الكبيرة أو الصغيرة , من حيث الكليات والأقسام والبرامج , والمراحل العلمية, والمستلزمات والمرافق الخدمية , واعداد الأساتذة والتخصصات , وأعداد الطلبة ,...ألخ .

ومن أهم المشاكل والمعوقات هي المنافسة على استقطاب الطلبة والأعتماد للبرامج والشهادات. وتشكل المنافسة في الأستقطاب الأولوية القصوى لما لمحيط سوق العمل من آثار فعالة في الزيادة على الطلب التعليمي أو أنخفاضه وفقا" لسياسات دول المحيط والأمكانيات المادية والأستيعاب للمخرجات في التوظيف, أو الهيكلية لقوى العمل , أو التفضيل للجامعات الأجنبية على الجامعات العربية أو المواقف في أستمرارية الأعتماد أو توقفه , أو بسبب الأزمات المالية المحلية أو الأقليمية أو الدولية , أو الأتفاقيات التعليمية الثنائية , وما ألى ذلك من مؤثرات ومؤشرات على أنخفاض أنسيابية الطلبة للجامعات الخاصة , والتي بدورها ستؤثرعلى التمويل , وربما العجز في التمويل للأنشطة التعليمية وتحقق خسائر متلاحقة , أذا لم يتاح تمويل من مصادر أخرى للجامعة وأزاء ذلك فقد أتجهت كثير من الجامعات البريطانية والأمريكية والأوربية بصورة عامة لحل مشاكلها في التمويل بأستغلال الطاقات المعرفية المعطلة وتشغيلها كمنتجات تسوق بتمويل من المشاريع الخاصة والحكومية والمؤسسات الوقفية والخيرية في التبرعات وأستغلال هذه الموارد بأستثمارات بحثية وأستشارات ودراسية والمنتجات المعرفية وتحقيق عوائد تمويلية للجامعات من ناحية وتطوير المنشآت الأقتصادية والموارد البشرية من ناحية أخرى .

حدود البحث :الرؤيا والرسالة للجامعة

تنطلق فلسفة ورؤية الجامعة من الحاجة التي يتطلبها المجتمع والموارد الأقتصادية المتاحة لها لتحقيق رسالتها بشكل أساسي كجامعة تعليمية ومنتجة في:

1) توفير الكوادر المؤهله علميا"وعمليا" للدخول في سوق العمل, من خلال برامج تعليمية مواكبة للتطور والحداثة والحاجة وتطوير القدرة والمهارة في التطبيق,وأخلاقيات العمل والتعامل, والتعليم المستمر,كجامعة تعليمية.
2) أستثمار وتسويق المعرفة أستثمارا" أقتصاديا" في ظل مفهوم أقتصاد وتكنلوجية المعرفة لتسهم في التنمية الأقتصادية والأجتماعية من خلال النتاج العلمي التطبيقي والدراسات والأستشارات,.., من ناحية ومن ناحية أخرى بتوفير مصادر تمويلية متنوعة دون الأعتماد على مصدر نشاط التعليم في أستقطاب الطلبة لوحده , كجامعة منتجة .

الحدود المكانية للبحث : جامعات المملكة العربية السعودية و مملكة البحرين

منهجية البحث : أعتمد المنهج الأستقرائي والوصفي التحلبلي في اعداد البحث لأنه منهجا" ملائما"للبحوث والدراسات المستقبلية ويستند على ما هو كائن وما ينبغي أن يكون وتوصيفه وتحليله وتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع المطروحةفي ظل البيانات والمعلومات المقترنة به .

المحور الثاني:

التعليم العالي والجامعة المنتجة رؤية وعمل The Vision

يشهد قطاع التعليم العالي خلال النصف الثاني من هذا القرن، أكبر وأهم توسع له، من حيث أعداد الجامعات التي تزايدت في العالم بشكل كبير جداً. كما تزايد الاقبال على الالتحاق بالكليات والمعاهد الخاصة بالتعليم العالي والمتخصص. فقد أكدت الاحصائيات الأخيرة ان عدد الطلبة في العالم قد ارتفع من (13) مليون سنة 1960م إلى (82) مليون سنة 1995م، ومن المحتمل أن يصل عدد الطلبة خلال الربع الأول من القرن القادم إلى (100) مليون طالب وطالبة(شبكة الأنترنيت googel).

وهذا التطور النوعي والكمي، إنما جاء نتيجة ازدياد الوعي العالمي بأهمية التعليم العالي، وما يقدمه من مساهمة فعالة وضرورية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بالاضافة إلى كونه ثمرة ونتيجة موضوعية للسياسات والخطط التعليمية والتربوية التي وضعتها غالبية الدول في العالم، وهدفت إلى تحقيق حق التعليم والمساواة في الفرص التعليمية وضمان الحق في الحصول على تعليم متقدم وراقي لجميع المؤهلين له والراغبين فيه.

ألا أن هذا التطور حمل معه تحديات ومشاكل عديدة، خصوصاً بالنسبة لدول العالم الثالث، أو السائرة في طريق النمو، والتي انطلقت منبهرة بالانتصارات التي يحققها التعليم العالي في الدول المتقدمة ـ حيث تشارك الجامعات والمعاهد المختصة بالبحث العلمي في التنمية والتطور التقني بشكل فعال ومتميز. في محاولة لمسايرة هذه الدول، بالاهتمام بهذا القطاع عَلَّهُ يوصلها إلى ما وصلته هذه الأخيرة من تقدم، أو على الأقل يربط قاطرتها بمسيرة الركب الحضاري على المستوى العلمي خصوصاً .

كما أن التطورات الجوهرية التي عرفها العالم على جميع المستويات الفكرية والتعليمية والتقنية, و الاهتمام بالجامعات والتعليم العالي لا يرجع فقط لدور هذا القطاع في مجال التربية والتأهيل الفكري والثقافي والأخلاقي، وإنما يتجاوز ذلك الآن ليشكل أنطلاقة هامة على مشارف القرن المقبل لبنى تحتية جديدة تضمن انتشار التكنولوجيا والمعارف الحديثة، بحيث يصبح مواطن الغد، مواطناًمتعدد المعارف والثقافات وقادراً على مواجهة التحديات .

حيث حمل هذا التطور في طياته مجموعة من المشاكل والتحديات أهمها:

1) مسألة تمويل هذا القطاع المهم والاستراتيجي، وكثرت الشكوى من هذا الارهاق المالي والضغط الذي يشكله الانفاق الكبير، دون مردود مالي مباشر يخفف العبء أو يساهم في التمويل،
2) ثم الخلل العميق الذي أصاب المواءمة بين خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة، وبين احتياجات السوق من هذه الكفاءات المتخصصة.
3) المناهج، وعدم مواكبتها للتطور العلمي والتقني مما أثر على مستوى الطلبة وتحصيلهم للمعارف الجديدة ومسايرتهم للتطور العلمي العالمي.
4) مسألة التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات وتسويقها والاستفادة من تقنية الاتصالات الجديدة التي كشف عنها التطور التكنولوجي .

هذه المشاكل المزمنة التي يعاني التعليم العالي منها في أكثر من دولة في العالم التي كشف عنها التطور التكنولوجي، شكلت المحاور التي ناقشها المشاركون في مؤتمر باريس) 5-1998/10/9)الذي جاء تتويجاً لأعمال خمس مؤتمرات عالمية اقليمية سابقة نظمتها منظمة اليونسكو وعقدت تباعاً خلال أربع سنوات في كل من هافانا وداكار وطوكيو وبالرمو وكان آخرها مؤتمر بيروت.

الأقتصاد والمعرفة التكنلوجية :

ماهيةأدارة المعرفة: ينظر لها kidwell,et.al,2001,) (p.28 بأنها عملية تحويل المعلومات والموارد الفكرية ألى موارد ذات قيمة من أجل تطوير قدرات الأفراد والمنظمات ومساعدتها على أتخاذ القرارت الفاعلة لتحقيق أهدافها .

كما ينظر لها (Hope &Hope,1997,p.67) بأنها العمل من أجل تنظيم كفاءة أستخدام رأس المال الفكري في نشاط الأعمال من خلال تحقيق موائمة فعالة بين أدمغة الأفراد عن طريق المشاركة بالتفكير الجمعي (الدوري,زكريا , و صالح,أحمد علي, p.56) .

وبذلك فأن أدارة المعرفة تعد المصدر الأساسي في أسناد رأس المال الفكري في التفكير الأستراتيجي من خلال عملية تركيبية ناجمة عن توظيف الحدس والأبداع في رسم التوجهات الأستراتيجية للمعرفة عبر منظور متكامل للأستثمار الأقتصادي لتنمية بيئة للتطور المستمر, وتشجيع البحث العلمي , والتعلم مدى الحياة خدمة للمجتمع .

و أزاء ذلك تتعاظم أهمية المعرفة في الأقتصاد حتى عرف أقتصاد القرن الحادي والعشرين بعصر الأقتصاد المبني على المعرفة (Knowledge –Based Economics) وتدخل المعرفة كعنصر أساسي أكثر فأكثر في تنمية وأستدامة كافة قطاعات الأنتاج والخدمات .

ويتجلى ذلك من خلال زيادة نسبة الصادرات المعرفية في مجمل الصادرات كما تزداد صادرات الخبرة know –how ‘, وصادرات الخدمات المعرفية من أستشارات ومعلومات وغير ذلك . وكذلك تزداد نسبة تكلفة المعرفة في التكلفة الأجمالية للمنتجات والخدمات

. ومن الظواهر الأخرى لهذه التغيرات تتمثل في أن المعرفة تتحول ألى سلعة مما يستدعي حمايتها والحفاظ على سريتها (سلمان,جمال داود p.67)

أقتصاد المعلومات

يعد أقتصاد المعلومات المصدر الرئيس للثروة والأزدهار وذلك من خلال أنتاج وتوزيع المعرفة , حيث شكل قطاع المعرفة والمعلومات (Laudon &Laudon ,2000,p.433) نسبة قدرها 60 % من الناتج المحلي الأجمالي للولايات المتحدة الأمريكية . وعلى هذا الأساس تعد الولايات المتحدة ودول الأتحاد الأوربي واليابان من المصادر الرئيسية لبراءات الأختراع , أذ أن هناك مايزيد عن (130) مليون براءة مسجلة دوليا» لتلكم الدول, وهذا يشكل سببا» رئيسيا» من أسباب تبعية دول الجنوب ألى دول الشمال (البرواري , p.66,2000 ,منقول من «الدوري,زكريا , و صالح,أحمد علي, p.57-58 بتصرف »

التعليم العالي بين تطور تكنولوجيا المعلومات وتحديات العولمة:

إن تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الجديدة، وخصوصاًالإنترنت، تقدم للباحثين ورجال الأعمال والمديرين في جميع أنحاء العالم فرصة لتفاعلات معرفية وأقتصادية ألى جانب الثقافية والأجتماعية .

لقد ظهر أن العالم مقبل فعلاً على تطورات مذهلة ستغير بشكل كبير من البنى التقليدية لتحصيل المعارف ونشرها، وستستبدل ببنى جديدة. فإذا كانت الجامعات ومؤسسات البحث العلمي قد أوصلت العالم إلى هذا التطور التقني الكبير وساهمت في تطوير تكنولوجيا الإتصالات، فإن هذه التكنولوجيا المتطورة ستلد جامعات المستقبل ‘الجامعات الأفتراضية ألى جانب الجامعات التقليدية وستتحكم في تسييرها .

كما أن هناك مجموعة من التحديات التي قد تطرح في صيغة تساؤلات ومنها :

1) هل قاعات المحاضرات في الجامعات والمعاهد ستستبدل بمواقع على الإنترنت، يتم فتحها والإتصال بها مباشرة في أية لحظة؟
2) وماذا بشأن الهيئة التدريسية وإعداد المدرسين، هل سيتعامل الطلبة غداً مع أساتذة إلكترونيين أو عقول الكترونية مزودة بجميع البرامج والمعارف التي يحتاجها الطالب؟

هذه الأسئلة وغيرها تطرح بدورها سؤالاً كبيراً يتعلق بالشكل العام أو البناء التقليدي للتعليم العالي، هل سينهار بعد عقد من الزمان، وتصبح الجامعة التي عرفها الإنسان منذ قرون من أخبار الماضي؟!

اوستكون الأجوبة والاستفسارات كثيرة ومتنوعة، من التعليم التقليدي إلى الإفتراضي و التكنولوجيا الجديدة وأثرها في تغيير أنماط التعليم والتعلم، والأجوبة وإن اختلفت وتناقضت، انطلاقاً من قراءة الواقع واستشراف المستقبل، إوأيا»ما تكون الأجابات فأن ماسيتوصل أليه فأن التغيير الذي ستحدثه وسائل الإتصال المتطورة والذي بدأ ولن يتوقف سوف يكون ذا أثر فعال على البنية التحتية للتعليم وطرق الأداء والوسائل من ,قاعات الجامعات والمحاضرات والمكتبات والمناهج وهيئة التدريس وحول الأدوات والوسائل المستخدمة في البحث العلمي.

هذا الوضع الجديد الذي بدأت ملامحه تتشكل بسرعة، طرح بدوره أسئلة كبيرة ومهمة لها علاقة بالتعليم العالي من جوانب أخرى، اقتصادية على وجه الخصوص، فالعولمة الإقتصادية سيكون لها حضورها القوي والفاعل، لأن تسويق وسائل وأدوات الإتصال، بل المادة العلمية التي أصبحت سلعة ذات مردود اقتصادي مهم ومغر للإستثمار، سيجعل التعليم العالي صناعة دولية تخضع لقوانين السوق العالمية، وبالتالي سيجد هذا القطاع نفسه في خضم االسوق العالمية الإقتصادية التي ستوجهه وتتحكم فيه، كما ستدفع به باتجاه المنافسة القوية والمحمومة لإنتاج مادة معرفية قابل للتسويق والترويج، وهنا يكمن المشكل بالنسبة للعالم الثالث، لأن مشاركته في هذا السوق لاتتجاوز اعتباره سوقاً استهلاكية فتحتها االتجارة الدولية من قبل عن طريق اتفاقية «الغات» عندما تم الإتفاق على إلغاء الحواجز الجمركية أو التخفيف من قيودها بما يسمح بترويج الإنتاج الصناعي والثقافي للدول المتقدمة. وقد بدأت آثار هذا التبادل العالي المفتوح وسيطرة المركز الغربي المصدر على المجالين الإقتصادي والثقافي، تظهر بشكل واضح وتتكشف معالمها المعقدة والمتشابكة كل يوم. وستزيد الحاجة إلى المادة العلمية والمعرفية ووسائل تبادلها وترويجها الأمر تعقيداً، مما سيضع دول العالم الثالث أمام تحد حضاري شامل لم تعرفه من قبل. «إن العولمة تنقل التحولات المختلفة التي يأتي بها هذا التبادل العام لمجموع الإنسانية، كل شيء يتسارع على الرغم من أن التطورات التكنولوجية التي أنتجها التطور العلمي تؤدي إلى تبسيط عدد كبير من العمليات، فأنه أصبح اليوم الأعتراف بأن أثر العولمة العام يسبب تعقيداًوارتباطاً متزايداً لنشاطاتنا» هذه الحقائق لم تكن غائبة عن المشاركين في مؤتمر باريس، لكن الردود القوية والإستفسارات المهمة جاءت من طرف خبراء العالم الثالث، لأنهم يدركون ماذا تعني العولمة الإقتصادية، وبالتالي فالحديث عن عولمة ثقافية عن طريق التحكم في وسائل التعليم العالي وتوجيهها لخدمة السوق العالمية، سيطرح من جديد وبقوة قضايا لم تُحسم بعد، وما فتئت تغذي الصراع العالمي، مثل الغزو أو الإختراق الثقافي، الاستتباع الحضاري. وهذا ما يبرر لنا التخوف الذي ساد مؤتمر باريس وقبله وبعده، وظهر في أعمال أكثر من ندوة ومؤتمر ودراسة وبحث علمي.

فالمادة العلمية والثقافية التي ستروجها العولمة الإقتصادية والثقافية، ستكشف عن هيمنة لغوية تحمل معها قيماًوأفكاراًوأيديولوجيات ليست بالضرورة موائمة للعالم الثالث وعلى رأسه العالم العربي والإسلامي

صاحب حضارة وقيم متميزة كما كشفت هذه الأسئلة والاستفسارات للخبراء والمشاركين في مؤتمر باريس عن الجوانب السلبية (بالنسبة للعالم الثالث خصوصاً) التي يحملها التطور التقني واستخدام وسائل الإتصال الحديثة في ميدان التعليم ككل والعالي بالخصوص وقد أدركت الدول العربية والإسلامية أنها أمام تحدٍّ كبير يواجهها بشكل جدي ويمس مصيرها الحضاري، فلم يعد هناك مجال لرفض الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات وما تحمله معها من إيجابيات، كما أن طلب المساعدة من الدول المتقدمة للحصول على هذه التقنية، لايمكن إغفاله بل لابد من الحرص عليه لضرورة التحديث ومواكبة التطور العالمي، لكن ينبغي علينا كما يقول فيدريكومايور: «ان نوازن بعناية قوة العوامل المقترنة بتكنولوجيا المعلومات والتأكد من أن «العون» لايقود إلى الإستعمار الجديد، فإذا لم تكن على حذر فإن مقدمي العون قد يحاولون تقديم تدريب مفصل وفق حاجاتهم، والحض على إنشاء شبكات توافق مواقفهم، ودعم تدريب ملائم أو مريح لهم. فعلى كل بلد أن يحدد حاجاته وطلباته وإقامة هياكله ووضع الشبكة الإقليمية التي يرغب في أن توافق طموحاته..»

لقد تمكنت المؤتمرات التحضيرية السابقة التي نظمتها اليونسكو وتوجتها بمؤتمر باريس، من الكشف عن علل ومشاكل وأزمات التعليم العالي في العالم، واستطاعت البحوث والدراسات والإحصائيات العلمية الدقيقة التي أنجزت وقدمت خلال هذه المؤتمرات أن تقدم ثروة معرفية هائلة من الإقتراحات والآراء والإنتقادات، يمكن من خلالها وضع خطط للنهوض بالتعليم العالي في العالم، وأن تستفيد كل دولة من هذا الكم المعرفي والعلمي في وضع خطة مناسبة لها ومتماشية مع طموحاتها في التنمية والتقدم.

فالنظام التربوي والتعليمي هو المسؤول عن تحديث المجتمعات وإنمائها حضارياً، وهو المسؤول كذلك عن صناعة التطور بجميع اشكاله، وتركيزه وتعميقه وتحويله من كم إلى كيف جديد ونوعي. وهذا التطور الذي ستصله المجتمعات هو الآخر يدفع باتجاه تطوير النظام التربوي والتعليمي بشكل يتماشى مع الوضع الحضاري الجديد .

بنية التعليم العالي العربي

قطعت الدول العربية أشواطا هامة في تركيز منظومات جامعية متكاملة. وأغلب هذه الجامعات حديث العهد، ولا يتجاوز عمر 57 % منها الخمسة عشر عاما. وتحتاج أكثرها إلى استكمال بناها الداخلية وتأكيد دورها المعرفي إقليميا ودوليا. يبلغ عدد الجامعات في الدول العربية أكثر من 230 جامعة أغلبها يقع من ضمن ملكية الدولة، 62 منها أستحدثت في الخمسة عشر سنة الأخيرة و 32 منها منذ سنة 2000. وجل هذه الجامعات تسعى في إطار الأهداف المرسومة بمخططات التنمية إلى اعتماد إصلاحات أساسية هدفها إما تركيز نماذج جديدة للتدريس والتعلّم أو الإرتقاء بالجودة والنوعية، أو تنويع مجالات البحث العلمي مع الإستفادة من مزايا وسائل تكنولوجيا الإتصالأت الحديثة.

يطرح توسع الطلب على خدمات راقية للتعليم العالي تحديات جديدة أمام الجامعات العربية كونها تواجه منافسة حادة من قبل الجامعات الأجنبية المرموقة في مجال استقطاب الكفاءات العالية، فرغم القيود القائمة على تنقلات الطلبة إلى الفضاء الأوروبي والانقلوسكسوني، لا تزال الجامعات الغربية العريقة تجلب أجدر الطلبة وتغري المدرسين والباحثين العرب المشهود لهم بالخبرة بالتعاقد معها بما يحول دون تجسيم مخططات الجودة ويعيق الجامعات العربيةعن تحقيق المواصفات المعتمدة دوليا في الغرض. ويشير التقرير الأول للتنمية البشرية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى مواطن عديدة للقصور في أداء منظومات التعليم العالي العربي من أبرزها:

- ضعف القدرة على توطين المعرفة بما يعوق التحاقها بالدول المتقدمة
- القصور في تحويل المعارف إلى منتجات
- صعوبة تنمية مهارات الاختراع والابتكار
- غلبة طرائق التدريس التلقينية بما لا يتيح إعداد خريجين قادرين على تلبية حاجات و متطلبات السوق .

ولعل أبرز رهان مطروح على الجامعات العربية اليوم هو كيفية الاحتفاظ بأجدر الطلبة وتمكينهم من الحصول على مؤهلات تتيح لهم التعامل بندية مع خريجي الجامعات الأجنبية إزاء طلبات السوق، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلاّ من خلال الارتقاء بالجودة النوعية تدريسا وبحثا وتأطيرا. فالطالب يستثمر حيّزا هاما من وقته وماله للحصول على الشهادة الجامعية، والمردود الحقيقي لهذا الاستثمار هو الحصول على شغل يتلاءم مع مؤهلاته ويلبي تطلعاته في الاندراج في سوق عمل تحكمها قواعد التنافس ولا مكان فيها إلاّ لأصحاب الجدارة والامتياز لهذا السبب يمكن أن نربط بين درجة اقبال الطلبة المتميّزين على الجامعات العربية و نوعية المؤهلات وجودة التكوين التي تتيحها هذه المؤسّسات لخريجيها.

إلا ان عنصر الجودة لا ينحصر في قياس أداء المؤسّسة والجامعة استنادا إلى نتائج التقييم الداخلي والخارجي أو في اعتماد البرامج وتوجيهها لضمان إعداد خريجين قادرين على المنافسة دوليا، وإنما يمتد إلى قدرتها على تعبئة الموارد المالية الذاتية واستثمارها في تجديد محتويات التكوين وإعداد برامج البحث والتفتح على المحيط الاقتصادي المهني. إن تمويل التعليم العالي في الدول العربية موكول

بالدرجة الأولى إلى الدولة وإذا نظرنا إلى الضغوط المسلطة على مصادر التمويل العمومي لتلبية حاجيات التنمية نستنتج بأن حجم هذا التمويل بات غير كاف لمواجهة تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي والنهوض بمتطلبات الجودة بما يدعو إلى تنويع مصادر التمويل من خلال البحث عن شراكات مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والنظر في إعادة هيكلة الجامعات لتصبح مؤسسات منتجة قادرة على ترويج منتوجها العلمي وتقديم خدمات الخبرة والاستشارة والبحث حسب الطلب بما يضمن لها موارد مالية ذاتية قابلة لإعادة الاستثمار في تحسين الخدمات. ويمثل انفتاح المشهد التعليمي وتدويل خدماته فرصة سانحة لعديد الجامعات العربية لتصدير برامجها ولتنويع مصادر تمويلها ومن المفيد التأكيد في هذا السياق على أن التحديات التي تحملها عولمة التعليم العالي في طياتها تكاد تتساوى مع الفرص التي يوفرها الارتباط مع النظم الجامعية المتطورة في إطار شراكات فاعلة بما يخوّل مزيد الاستفادة من وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة والانتفاع من فرص تنوع البيئات الأكاديمية.

التعليم العالي العربي والعولمة : التحديات والرهانات

تمر الدول العربية حاليا" بحقبة أقتصادية جديدة تتميز بمتغيرات متسارعة وتحولات جذرية , ويكتنف ذلك الكثير من الفرص الأقتصادية التي تصاحب التقنيات الحديثة في مجال الأتصالات والمواصلات , فضلا" عن العولمة الأقتصادية التي يمر بها العالم حاليا"(سلمان,جمال داود,أقتصاد المعرفة, p.24) . وبذلك فبدأ لا بد من التأكيد على أن ظاهرة عولمة التعليم ليست حديثة النشأة وإنما ظهرت منذ قرون تبعا لتنامي التواصل المعرفي بين المجتمعات، وأن المعرفة كانت ولازالت تنتقل من مجال حضاري إلى آخر أو يتنقل الناس لطلبها. أما اليوم، فقد توسع المجال الجغرافي لهذا التبادل بحكم انتشار الشبكات وتقارب المسافات، كما اتسع مجال التبادل ليشمل الملكية الفكرية والأعمال الإبداعية وخدمات الخبرة والاستشارة .ورغم أختلاف وجهة نظر الباحثين الأيديولجية وأتجاههم حول العولمة سواء بالرفض أو القبول لأكتنافها الغموض, ألا أنها كظاهرة أرتبطت بنشوء الرأسمالية الصناعية وكانت نتيجة طبيعية لتطورها وأتخذت أشكالا" وأنماطا" بحسب درجة تطور الرأسمالية الصناعية العالمية , رغم أنها جاءت جاءت ألينا مغلفة بأديولوجية الحرية وحقوق الأنسان والعقلانية والقرية الكونية وحماية البيئة والأنسانية(طاقة , محمد , مأزق العولمة , p.21). وساعدت العولمة في ذلك ألى تطور الشركات متعددة الجنسيات وتبنيها مع الحكومات أعمال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ألى زيادة أستثماراتها في المنطقة العربيةخلال العام 2010 إلى ما بين 10 الى 15% مقارنة بالعام الماضي 2009 لتصل إلى 88 مليار دولار وفق السيناريو المتحفظ وأكثر من 91 مليار دولار وفق السيناريو المتفائل و دعم وتمويل البحث العلمي لجامعاتها بأتجاه الأستثمار الأقتصادي للمعرفة وتطوير التكنولوجيا الصناعية بما يجني من أرباح طائلة للشركات ويسهم في خلق مصادر دخل جديدة للجامعات ويحقق الأهداف المترامية الأطراف في المصالح والثقافات للدول الحاضنة للأستثمار الأجنبي .

وبهذا تبرزالحقيقة للعولمة بأنها ليست خيارا بل اتجاه عام يخترق الحدود ولا يعترف بالحواجز ويفرض قيمه وينشر آلياته، وهي لا تكتسح مضامين المعارف وسبل تبليغها فحسب بل تمتد إلى صيغ الاستفادة منها وكيفية إدارتها، وتعد الجامعات من هذا المنطلق محرّكا بارزا للعولمة وموجها لها ويتطلب في هذا المجال التمييز بين صنفين من الجامعات :

1) صنف فاعل يساهم في نشر ثقافة الذكاء وصناعة المعرفة، وكثير من هذه الجامعات انخرط في حركة العولمة واستفاد من نتائجها مع الحفاظ على الموروث والنسيج الأجتماعي والعقائدي.
2) و صنف منفعل مقلد ينقاد دون درايةو إرادة إلى هذا التيار ويتأثر بتوجهاته ولا قدرة له على التأثير سلبا أو ايجابا في ما يجري حوله.ولعل من أبرز خصائص تدويل التعليم العالي تحوّل التعليم إلى خدمة عن طريق السوق تحكمها قوى العرض والطلب بما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من التعليم العالي مثل التعليم عن بعد والجامعات المفتوحة والجامعات الافتراضية لتلبية الطلب المتزايد على التكوين التطبيقي في إطار مواكبة المستجدات التقنية في حقول مهنية جديدة أو التعلم مدى الحياة. وقد تبوّأت جامعات عديدة مكان الصدارة في إسداء هذه الخدمات عبر الحدود من خلال شبكات الاتصال التكنولوجية الحديثة.إن الجامعات هي بالأساس مؤسسات لها جذور وانتماءات ترتبط بوطن وبرقعة جغرافية ولكن جميع الجامعات الناجحة تعمل على دعم روابطها الدولية والحصول على مواطئ قدم بالخارج. ولا يطرح البعد الكوني للتبادل المعرفي إشكالا في حد ذاته، ولكن أسلوب نقل الخدمات التعليمية وترويجها يمكن أن يؤثر على الأدوار التعديلية التي تضطلع بها الدول المستقبلة لهذه الخدمات، إضافة إلى أن عولمة الخدمات التعليمية لا تتكافأ فيها الإرادات والقدرات، فليس هناك مجال للمقارنة بين الجامعات المالكة للتكنولوجيا وتلك التي تسعى للحصول عليها.ومن الطبيعي في هذا السياق أن يمثّل تدويل التعليم العالي مشغلا بارزا للحكومات لأن التعليم ليس خدمة عادية مثل البريد والنقل والتجهيز بل يتصل بتكوين العقول وترسيخ القيم والتربية على المواطنة.والنّاظر في متغيّرات المشهد التعليمي العربي يرى أن توسع الشبكات التعليمية الدولية في المنطقة وبروز القطاع الخاص الأجنبي في عديد من الأقطار فرض تحديات نوعية على الجامعات العربية العمومية إذ ترافق هذا التوجه مع ظهور عدد من المخاطر والتحديات، منها ما يتصل بمحتويات الخدمات التعليمية وجودتها ومنها ما يتعلق بالأدوار المرسومة للجامعات الوطنية. ولعل من أبرز التحديات في هذا المجال هو ارتفاع عدد المؤسسات التعليمية والتدريبية الأجنبية التي شرعت في تقديم خدماتها في مختلف الدول العربية لأغراض تجارية بحتة، ولا يعدّ هذا التطور جديدا في حدّ ذاته ولكن استخدام هذه المؤسّسات للشبكات وإفلاتها

مـن الرقابة الدنيا للهيئات المسـؤولة، جعل انتشـارها يحدّ من قدرة الحكومـات عـلى تنظيم هذا الصنـف من التعليـم في إطار خططها الاقتصاديـة والاجتماعية.والأهـمّ مـن ذلك أن هـذه الظاهرة باتت تلقـى التأييد من قبل المنظمات الدولية وعدد من المصارف والجهات المانحة التي تسعى من خلال المفاوضات إلى إزالة الحواجز التي تعوق تـداول هذا الصنف من الخدمات.أما التحدي الثاني فيكمن في تنميط المسـاقات الجامعية، واتجاه الفضاءات الجامعيـة المتطورة إلى وضع مرجعيات دولية متقاربة لتحديد المسـتويات التعليمية ونشرها على أوسع نطاق ضمانا لتداول شهادات النظم الجامعية المعولمة في جميع المناطق.

تداعيات تحرير قطاع التعليم العالي

لقـد تكثفت الضغـوط في المدة الاخـيرة في اتجاه تحريـر الخدمات في قطـاع التعليـم العالي، ومعلـوم أن أكثر من 48 دولـة التزمت، في إطار المفاوضـات التجارية متعددة الأطراف صلـب المنظمة الدولية للتجارة، بالاقتراب من هذا الهدف والسعي الى تجسيمه.ويعني تحرير الخدمات التعليمية الاتجاه الى إحداث نظم وهياكل تدريبية جامعية لا تخضع بالضرورة لرقابة مركزية أو لشروط تراعي الاولويات الوطنية والاهداف التربوية المرسـومة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يعني نقـل جزء من الصلاحيات الموكولـة للدولة في وضع البرامج وتسليم الشهادات إلى أطراف أجنبية.

عولمة التعليم العالي : الواقع والآفاق

إن مـن أكثر الإتجاهات بـروزا اليوم في المشـهد الجامعي الدولي هو تشكل سـوق عالمية للتعليم العالي يتم فيها تداول التكوين الجامعي كخدمة مـن الخدمات، وقد اقتضى ذلك وضع اسـتراتيجيات جديدة على المسـتوى الوطني أو الإقليمي لجذب الطلبة الأجانب سواء أكان ذلك في إطار التعليم الحضوري أو الإفتراضي، وتسـعى منظمة التجارة الدولية إلى دعم هذا الإتجـاه قصد فتح الفضاءات الجامعية الوطنية للتنافس الدولي.

التعليم الألكتروني والتجارب العربية في فتح الفضاءأت الجامعيةا :

التعليم الألكتروني كخدمة جامعية للتعليم المستمر

أن تقديـم خدمـة التعليـم الألكتروني في أطـار التعليـم الحضوري كمنظومة تعليمية بواسـطة برامج متقدمة مخزونة في الحاسب الآلي أو عبر شبكة الإنترنت للبرامج التعليمية للطلبة لتدعيم وتوسيعنطاق العمليـة التعليمية من خلال تقديم المحتوى التعليمي مع ما يتضمنه مـن شروحات وتطبيقـات عملية وتفاعل ومتابعة بصـورة جزئية أو شاملة في المحاضرة أو عن بعد عبر المناهج و عرض المقررات الدراسية و المحاضرات الدراسـية , والحالات الدراسـية , والأسـئلة النقاشية , والمصادر مـن المكتبة الورقية والمكتبـة الأليكترونية , والكتاب المقرر والكتب المساعدة للمرحلة , والتعريف بمهام الأرشاد الأكاديمي في ظل رسالة ورؤية الجامعة , والتوزيع للدرجات , ومتطلبات أعداد التقارير البحثية وأسلوب الكتابة , والساعات المكتبية للأتصالات المباشرة وغير المباشرة للتواصل مع الجامعة والأسـاتذة عبر مجموعة من الوسـائل المعدة من قبل الأساتذة المتخصصين المعنيين في المقررات الدراسية من خلال أجهزة الحاسـوب و الإنترنت و البرامج الإلكترونية , بشكل يتيح للطالب إمكانية التفاعل النشـط مع هذا المحتوى ومع أسـتاذ المقرر ومع أقرانه سـواء أكان ذلك بصورة متزامنة أم غير متزامنة و إمكانية إتمـام هذا التعلم في الوقت والمكان وبالسرعة التي تناسـب وظروف الطالـب وقدراته ، فضلاً عن إمكانية إدارة هذا التعلم أيضاً من خلال تلك الوسـائط. وهذا مـا أقدمت عليه الجامعـة الخليجية في مملكة البحرين في تطوير خدماتها التعليمية عبر نظام Modle والأشتراك في شـبكات المعارف العلمية , أبحاث وكتب ومجلات ودوريات و تقارير علمية , ومراصـد بحثية مما عزز المكتبة الورقية بمكتبة أليكترونية في متناول الطلبة ومن خلال قنوات الأتصال بالأساتذة المعنيين .

التعليم الألكتروني و فتح الفضاءات الجامعية العربية

وبالاستفادة مما سبق وبناء على الإمكانات المتاحة في التعليم ولحداثة التعليم الإلكتروني العربي "كطريقة لتقديم الخبرات التعليمية في بيئة تعليمية /تعلُمية تفاعلية متعددة المصادر بالاعتماد على الحاسـب الآلي وشـبكات الانترنت ؛ مما يـؤدي إلى تجاوز مفهوم عملية التعليم والتعلـم جـدران الفصول الدراسـية ويتيح للمعلم دعم ومسـاعدة المتعلم في أي وقت سـواء بشـكل متزامن أو غـير متزامن" (العريفي 2003-google) , فـأن الباحـث يطرح تجربـة الأكاديمية العربية في الدنيـمارك كنمـوذج عربي عمـلي في التعليم الألكـتروني " من خلال تطوير إجراءات التسـجيل، والـدروس، والأشراف، والمتابعة، وتقديم البحـوث المتنوعة،عـن طريق شـبكة الأنترنيت، التـي كسرت حاجز المسافات الجغرافية. وحصل التطوير بمجموعة من الأجراءات، ومنها:

تزويد الطالب، حال تسـجيله بحقيبة دراسـية لـكل فصل، تضم المصـادر المعتمـدة للمادة المعينـة. وتوفير مكتبة ورقيـة، الى جانب مكتبة ألكترونية،تضم أهم المصادر والكتب الدراسـية، التي يستطيع الأسـتاذ والطالب الإستفادة منها، عبر الإستعارة، وهي معلنة للجميع. ويجري الأعداد لتزويد الطلبة بأقـراص مضغوطة CD تحتوي برامج تعليمية مرئية ومسـموعة، وكتب ألكترونية..بالأضافة الى هذا،قامت غالبية الأساتذة بتسجيل محاضراتهم،وتم وضعها على موقع الأكاديمية، ضمن " المكتبة الصوتية"، لتكون لا بمتناول طلبة أقسـامهم فحسـب، وأيضـاً في خدمة كافة الراغبين الأسـتماع إليها من خـارج الأكاديمية. وبذلـك وفرت الأكاديمية الإطلاع والمعرفة لكل من يرغب، آخذة بنظر الأعتبار ان طالبي العلم في العراق قد حرموا من أحدث المستجدات العلمية لسـنين طويلة في ظل الحصار الأقتصادي الدولي.وعدا تسجيل المحاضرات،يقدم أسـاتذة كل قسم محاضرات،معظمها إسبوعية،وفق جدول محدد، يضم عناوين المحاضرات، ومواعيدها،وهي معلنة سلفاً.

تجري المحاضرات في غرفة القسم الخاصة، التي يدخلها طلبة القسم بكود خاص، منعاً لدخول المتطفلين.ويمكن لمن يود الدخول إليها، من غير طلبة القسم، أخذ الموافقة المسبقة من الأستاذ المحاضر ليسهل دخوله للغرفة عبر دعوته..عبر المحاضرات يتم التفاعل بين الأساتذة والطلبة.ومن خلال زج الطلبة بالمشاركة في محاور المحاضرة، عبر الوظائف لكل طالب،وتوجيه المحاضر للأسئلة أثناء المحاضرة، يستطيع معرفة الطالب الجدي من الطالب الكسول، ومن الحاضر فعلياً، من الحاضر بالأسم- بـ " النيكنيم" إياه.وتجدر الإشارة الى انه بوسع طلبة البكلوريوس الحاضرين في الغرفة المناقشة، وتقديم المداخلات، الى جانب طرح الأسئلة والإستفسارات، بعد إنتهاء الأستاذ من محاضرته. أما طلبة الدراسات العليا- الماجستير- فهم يساهمون مساهمة فاعلة في المحاضرات،وإغنائها،من خلال المشاركة بتناول جزء من موضوعاتها،أو محاورها، وعبر المناقشة والتعقيب. علماً بأن كل قسم من أقسام الأكاديمية يعدُ برامج دراسية خاصة لطلبة الدراسات العليا- الماجستير والدكتوراه- هدفها الأساسي هو تعويد الطالب على البحث والدراسة والتحليل،وكيفية التعامل مع المصادر والدراسات السابقة، وبما يعينه ويسهل عليه كتابة رسالته وفق خطة البحث المقرة من قبل المجلس العلمي للقسم، والحاصلة على " الضوء الأخضر" من قبل كلية الدراسات العليا والبحث العلمي..وبالأضافة الى هذا، تجري لقاءات في غرف الأقسام، وعبر الماسنجر،بين الطالب والأستاذ- بناء على رغبة الطالب- عند الحاجة الى ذلك. وفي هذا الأطار تجري المتابعة المتواصلة من قبل المشرف العلمي لطالب الدراسات العليا الذي يشرف على بحثه عبر اللقاءات " (www.ao-academy.org) .

وفي ظل التنافس الدولي في الأستقطاب وجودة التعليم فأن مدار التنافس اليوم يكمن بين الدول الرائدة في مجال تحرير قواعد الممارسة الاقتصادية والمؤسّسات العملاقة العابرة للحدود في استقطاب أفضل الخبرات وتوظيف الباحثين والمبدعين من خلال توفير منح الدراسة أو فرص التدريب للطلبة المتفوّقين. في ذات السياق تحرص عديد الجامعات المرموقة على التفتح على الخارج إما باستقطاب أجدر الطلبة أو بتركيز أقطاب امتياز وتطوير وسائل التعليم عن بعد. وتسعى هذه الجامعات إلى العمل كبيوت خبرة في إطار صلات تعاقدية مع كبريات المؤسّسات الصناعية، وهي تتلقى تمويلات كبيرة في الغرض جلّها يوظف في دعم قدراتها التنافسية والمحافظة على مكانة مرموقة في التصنيفات الدولية.إن نظرة استشرافية إلى أفق سنة 2020، تبيّن أن التعليم الجامعي سيشهد تحت تأثير العولمة جملة من المتغيرات العميقة في مستوى الهيكلة والمناهج وصيغ التدريس والعلاقة بالمحيط الخارجي.وقد أبرزت دراسة بريطانية في هذا الشأن عنوانها : "Student Vision Forecasting International" Mobility - A UK Perspective أنّ نموّ الطلب على التعليم العالي في أفق 2020 يقدّر بـ 7 ملايين طالب إضافي بما سيحدث تيارات جديدة لحراك الطلبة، وستنتفع البلدان التي تملك تقاليد جامعية عريقة في مجال قبول الطلبة أكثر من غيرها من هذه الحركة.وقد شرعت عديد الجامعات المرموقة في العالم في استباق هذه الظاهرة بصيغ ومقاربات متعددة، أولها : إحداث تعليم عابر للحدود transnational في شكل دروس مفتوحة على الخط أو فصول دراسية حضورية محددة في الزمن، ثانيها : تركيز فروع لها بالخارج في إطار اتفاقات شراكة أو توأمة أو بترخيص من الدول المعنية، وتطبق هذه الفروع مقررات الدراسة الجاري بها العمل بالجامعات الأم وتختم الدراسة بشهادات وعناوين مطابقة للشهادات المسلمة بالجامعات الأصلية، وقد أمكن في هذا الإطار لعديد الجامعات الأمريكية والبريطانية والفرنسية أن تركز فروع لها بالبلدان العربية، ثالثها : التعلّم المفتوح بمقابل، وقد تعدّدت عروض التعليم الإفتراضي منذ سنوات وتخضع بعض مقررات هذا التعليم إلى مواصفات عالية بالنظر إلى مشاركة أسماء مرموقة من الحاصلين على جائزة نوبل في إعداد الدروس، أما البعض الآخر فلا يستجيب لأدنى شروط الإعتماد الأكاديمي. وقد برز تنافس حاد بين الجامعات المرموقة إما لاستقطاب أجدر الطلبة وتقاسم سوق التعليم العالي أو لاجتذاب كبار الباحثين والمدرسين أو لتصدير الخبرات، من ذلك سعي الولايات المتحدة لاستقطاب طلبة من أوروبا، و الهند والصين وبلدان آسيا دعما لموقعها العلمي وإشعاعها الدولي، وكذا الشأن بالنسبة لانكلترا وفرنسا وكذا استراليا. كما شرعت دول صاعدة مثل ماليزيا وسنغافورة وكوريا والصين لأن تكون مورّدا وليس مصدرا للطلبة الممتازين، وتحرص هذه الدول على تكوين كتلة من المدرسين والطلبة المرموقين والقادرين على رفع رهانات المنافسة في مجالات البحث، والفوز بالمناقصات والشراكة مع المحيط.

ويطرح انتشار التعليم الافتراضي الأجنبي إشكالية صلاحية الألقاب والدرجات العلمية والشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي الأجنبي. ويقتضي ذلك وضع عديد الآليات للتوقي من التجاوزات الناجمة عن التعليم العابر للحدود وشروط الإعتراف بالشهادات المسلمة عن بعد.

ضرورة الاستفادة من العولمة

للعولمة أتجاهات وأهداف متعددة الجوانب الفكرية والأقتصادية والأجتماعية والسياسية والتكنلوجية قدتتماشى مع بيئتنا العربية الأسلامية أو تتقاطع معها , وبذلك فأن الترويج لها أو مقاطعتها يشوبه الحذر رغم الأغراءات المترامية المقاصد التي قد يجهلها أو يتجاهلها البعض ويقع في شرك قد لاتحسب عقباه . مما يتطلب التمحيص والتحليل والفلترة لتحقيق الأستفادة الأيجابية التي تخدم مصالحنا ولاتعرقل عملية التوافق في ظل عالم جعلت منه تكنلوجيا الأتصالات والمعلوماتية قرية صغيرة , وأن التعليم العالي والمنتجات الجامعية ذا تأثر وتأثير فعال في العولمة ,لكون التعليم العالي أداة فاعلة لخلق الثروة وجلب الاستثمارات.

ومـن الـشروط المؤهلـة لذلـك المسـاهمة في عمليـة التنميـة الشـاملة والتموقـع عـلى المسـتوى العالمي.كـما يتطلـب الاندراج عـلى خريطـة العـالم الجديد خلـق قـدرة حقيقية على المنافسـة بأتجـاه التقـارب الشـامل يأخـذ في الإعتبـار تأهيـل القطاعات التـي تسـاعد على رفـع تحديـات العولمـة والانتفاع مـن نتائجها. وتمثل عولمة الخدمات التعليمية فرصة سـانحة للاسـتفادة من تعدد شـبكات الشراكة وتوظيفها للارتقاء بالجودة النوعية تدريسـا وبحثا وتقويما ومنتجات جامعية تسـهم في التنمية الأقتصادية والأجتماعية. ومـن الرهانـات المطروحة على الدول العربية في ضوء تغيير المشـهد الجامعي الانتفاع مما يوفره انتشـار التكنولوجيا لسـدّ ثغرات النظام التعليمي التقليدي وتوظيف التنافس مع الجامعات الأجنبية لتطوير قـدرات الجامعـات الوطنيـة في التعليـم وخدمة المجتمـع.إنّ كل المجتمعات العربية تطمح إلى الإنخراط في مجتمع المعرفة والمعلومات من خلال تحويل المعرفـة إلى تقنيات جديدة تحقّق أهداف التنمية، إلى جانب إدماج الإقتصاد اللاّمادي في المعاملات الإقتصادية والأنشطة الثقافية والتعليمية وتمثّل الجامعات حلقة الوصل الأساسـية في إنتاج المعرفة والسيطرة على تقنيات العصر، فضلا عن إعداد الكوادر المختصة في مجالات التكنولوجيا الدقيقة وصيانة الشـبكات.وقد خطت عديد الجامعات العربية خطوات ملموسـة في اتجـاه التجديد التكنولوجي وصناعة المحتوى العلمـي من خلال تركيز حاضنات للأعمال في عديد الأقطـار مثل تونس والأردن ومصر والإمـارات العربية المتحدة. ويعدّ البحـث التطبيقي وإنتـاج المحتوى العلمـي والتكنولوجي من هذه الزاوية رهانا مستقبليا واعدا لاعتبارات عدّة أوّلها : أن هذا المجال يمثل فرصـة حقيقية للبلدان النامية ومنها البلـدان العربية لدخول موجة الحداثـة الثانية عـن طريق البحث الأكاديمـي وتطبيقاته في مجالات تعتمد على مصادر أخرى غير الطاقة، ثانيها : أن إنتاج المحتوى سيكون سـاحة للتنافس الحاد بين الدول الكبيرة للسيطرة على السوق الدولية لاقتصاد المعرفة لاسـيما في مجال النشر الورقـي والإلكتروني والإبداع الفنـي ومنها المعاجم ودوائر المعـارف والدوريات العلمية إلى جانب البرمجيات عـلى اختلاف أنواعها وبراءات الإخـتراع وحوامل الدروس الرقميـة.إلاّ أنّ الجامعـات الوطنية في الدول العربية لا يمكن أن تصل إلى مسـتويات تنافسـية عالية في هذا المجال في غياب اسـتراتيجيات بعيدة المدى تؤسـس لـشراكات تكنولوجيـة مثمرة مـع الجامعات العريقـة بالبلدان المتقدمة، فأغلب الجامعـات العربية في حاجة إلى إحـداث نظم للإبتـكار في إطار برامج ومشروعـات محددة بالتعاون مع المحيط الخارجي لذلك تسعى عديد المؤسّسات الجامعية العربية إلى الوصول إلى مسـتويات تنافسية رفيعة في إطار شبكات الجامعات ومراكـز البحـث الخارجية ويعدّ التعـاون الدولي من هـذه الناحية أداة لإقامـة الجسـور العلمية الكفيلة بتفعيـل أداء هذه الجامعات. ونحن نلاحظ أن أبرز محاور الشراكة الجامعية بين المؤسّسات الأوروبية اليوم تخص هيكلة برامج التكوين في إطار شبكات قطاعية تشمل التعليم الهندسي والدراسـات الطبية والتعليم الزراعـي وغيرها من المجالات إلى جانب البحث العلمي ونقـل التكنولوجيا.وتلتقي هذه التوجهات مع اهتمامات الجامعات العربية، فجلّ الدول العربية تركز سياسـاتها على الاسـتثمار في المعرفة وهي تطمـح إلى بناء اقتصاد متطوّر تحرّكه روح المبادرة والتجديد وهو ما يتطلب بالأساس الترفيع في عدد حاملي الشهادات خاصة في القطاعات الواعدة وذلك في إطار التعليم الحضوري أو بفتح الآفـاق للتعلّم مدى الحياة وذلك بإتاحـة الدخول للجامعة أو العودة إليها أو باسـتخدام أدوات التعلّـم الذاتي والتعلّم عن بعد. وتشـير جميع الأبحاث التربوية إلى أن الجامعـات المفتوحة بالبلدان الأكثر تقدّما سـتزيد من استخدام شـبكات الاتصال البعيدة لتوصيل المـادة العلميـة والإتصال بالطـلاب. كما أنها سـتعمل عـلى زيادة المقـررات المطروحـة عـلى شـبكة الـواب حيـث يمكن اسـتعمال مناهـج وبرامـج مقدمة مـن دول أخرى بما سيسـاعد عـلى إتاحة برامـج الترجمـة الآليـة الجـاري إنتاجهـا وتشـغيلها عـلى الواب. إن عولمة المعرفة وسهولة الترابط وتخفيض كلفة الشبكات تفتح آفاقا واسـعة للتعاون بين الجامعيين العـرب والأجانب في مجالات تقنيات التعليم عن بعد وصياغة المقررات الدراسية وتبادل الخبرة والإستشارة في كل مـا يتصل بالمجـالات الواعدة مثـل البيوتكنولوجيـا وتقنيات الإتصال الحديثة وعلم الحاسـوب والتكوين عن بعد والإنتاج الرقمي البيداغوجي.ومن مزايا هذا التعاون، التشـجيع على مسـايرة النسق الدولي العام من حيث معايير التكوين والمسارات الجامعية وأولويات التعليم والبحث.

خدمات الجامعـات المنتجة

أولا" -التجربـة الماليزيـة :

لم يكـن تحقيـق ماليزيا لنمو اقتصـادي مطرد إلا انعكاسـا واضحا لاستثمارها للبشر ، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها عـلى تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة و عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث. وُوظفت المؤسسات التعليميـة وبصورة خاصـة الجامعات كأداة حاسـمة لبلوغ مرحلة الاقتصـاد المعـرفي القائم على تقنيـة المعلومـات والاتصالات, صوب الجامعات المنتجة بأسـتثمار المعرفة أستثمارا" أقتصاديا" يحقق موارد مالية تمويلية للجامعات من ناحية ومن ناحية أخرى تسـاهم في فتح قنوات جديدة وطرق لمسـتقبل أفضل للمجتمع والانسـان عبر مهمة مزدوجة، هي مشـاركة القطاعات الأقتصادية والمؤسسـية الحكومية الأخرى في حل المشكلات الكبرى والعمل على تعزيز التنمية المستديمة وتنميـة المعرفة عـن طريق البحوث والابداع الفكري, والأستشـارات , والدراسـات الميدانيـة, أضافة لمسـؤليتها في الحفـاظ على الذاتية الثقافية وتحقيق التعليم المسـتمر. إن نجاح السياسات التعليمية في ماليزيـا أدى إلى أن يحقق الاقتصاد تراكمًا كبيرًا من رأس المال البشري الـذي هو عمود التنميـة وجوهرهاوتراكما» كبيرًا مـن الرأس المادي لتمويل المشاريع الأقتصادية وتنميتهـا» ذاتيـا» وتخفيض الأحتياجات ألى المديونية الدولية وضمان السـيادة الأسـتثمارية ورسم السياسات الأقتصادية بأستقلالية وفقا» للرؤية الوطنية .

فقد أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم، خاصة التعليم الأساسي والفني، واستخدمت اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية، حتى المجالات الإنسانية تم دعمها أيضا بواسطة القطاع الخاص، وتم استقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، وهو ما ساهم في رفع مهارة قوة العمل التي أصبحت من المزايا التفضيلية للاقتصاد الماليزي . تميزت ماليزيا بالتخطيط والعمل الدؤوب لكل ما من شأنه النهوض بالتعليم، وتمثل ذلك في التالي:

1. وضع خطة شاملة للنهوض بالتعليم، وحدد عام 2020م أمداً للتقدم لتصبح ماليزيا إحدى البلدان المتقدمة بكل ما تحمله الكلمة من معنى.
2. رفعت وزارة التربية شعاراً مميزاً يدركه جميع المعنيين بالتربية وعنوانه العمل الفاعل والسريع: (Fast and effective action)
3. وضع نظام إجرائي واضح الملامح في المدارس يدركه كل من له علاقة بالتربية بما في ذلك أولياء الأمور, تصدر في أدلة المدارس وواجهاتها الشعارات التي تسعى إلى تحقيقها وهي الرؤية(Vision)، والرسالة أو المهمة (Mission)، والهدف العام (Aim)، والأهداف الخاصة (Objectives)، والوظائف والأدوار(Functions) و تعنى ماليزيا بالبحوث والدراسات وتتمثل تلك العناية في الآتي:

1. دراسة شاملة بالتعاون مع جامعة هارفارد حول وضع قاعدة معلومات يتم من خلالها جمع المعلومات عن المدارس والمناهج والطلاب وغيرها ومن ثم تحليلها ودراستها. ويتم ذلك عبر شبكة الحاسب بدءاً من المدرسة فانتهاءً بالوزارة وميزانيته تعادل مايقارب مليوني دولار .
2. تمويل البحوث والدراسات من وزارة التربية ووزارة العلوم واالتكنلوجيا بالإضافة إلى دعم مالي كبير من الشركات والمصانع. وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية. وهناك العديد من مراكز التقنية التي تهدف إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع بقصد تطبيقات المصانع في هذا الصدد بين الأكاديميين في الجامعات والمصانع وتوفير الموارد الضرورية لإنجاز أعمال بحثية تطبيقية. ويلعب المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير دورًا في رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات من أجل البحوث والتنمية والقطاع الخاص، والنتيجة إيجاد نخبة من الخبراء المتمرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد، وهذا في حد ذاته هدف إستراتيجي للدولة. وتشارك الدولة مع مؤسسات محلية وخارجية في أعمال البحوث التطويرية والموجهة للصناعة، وإيجاد مراكز الامتياز ومؤسسات التفكير المتخصصة في الاقتصاد والسياسة والدراسات الإستراتيجية والتقنية.

ثانيا»-التجربة الكورية وأزمة البحث العلمي في دول الخليج

من المعروف أن هناك ارتباطاً مباشراً بين التقدم الصناعي في أي بلد ومدى ما يتحقق فيه من تطور تكنولوجي.. ولأن القوة المحركة لهذا التطور هي البحث العلمي، فقد اكتسب البحث العلمي وما يلعبه من دور محوري في خدمة التنمية أهمية كبيرة تعاظمت في الفترة الأخيرة التي بدأت تشهد تغيرات اقتصادية كاسحة في ظل تحرير التجارة وقوانين منظمة التجارة العالمية والعولمة التي عملت على انفتاح الأسواق أمام السلع والخدمات والتقنية، بكل ما يترتب على ذلك من بروز أجواء تنافسية حادة البقاء فيها للأفضل أو بعبارة أخرى الوجود فيها لمن يملك الميزة التنافسية العمية والتقنية والقدرة على التطوير والإبداع وتحويل الأفكار الخلاقة إلى سلع ومنتجات متميزة سهلة التسويق.وقد وعت الدول النامية حقيقة أن نقل وتوطين التكنولوجيا لا يتأتى بشراء الجديد منها، حتى وإن أصبحت عملية الحصول على التقنية الحديثة – مؤخراً متاحة، وأقل صعوبة بفضل ثورة الاتصالات التي جعلت انسياب المعلومات لا يتطلب الكثير من الجهد والوقت. فامتلاك التقنية أو بالأحرى ما يسمح مالكو التقنية بنقله منها. يتطلب أكثر من مجرد توفير المال، باعتبار أن الحصول عليها بالشراء ليس هدفاً بحد ذاته، فالأهم هو توطين التقنية بكل ما يعني ذلك مع استيعاب وتدريب وتأهيل للكوادر الوطنية واستغلال وتطوير لها، وبما يتناسب والظروف والاحتياجات المحلية. أن الأرقام المتاحة عن حجم الإنفاق على البحوث العلمية والتطوير التقني تشير إلى أن الدول العربية ومنها دول مجلس التعاون، تأتي في مراكز متأخرة على قائمة تقديرات إنفاق دول العالم في هذا المجال. ففي حين أنه لم تزد ميزانية البحث والتطوير للدول العربية 1995 عن 750 مليون دولار، فإن إجمالي الإنفاق العالمي وصل إلى 500 مليار دولار في العام المذكور، وتتعدى نسبة إنفاق الدول الصناعية على أنشطة البحث والتطوير 3% من إجمالي الناتج المحلي. وفي الوقت نفسه فإن ما يؤخذ على العالم العربي في هذا الشأن ليس ضعف الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير فحسب بل غياب التعاون والتنسيق بين مراكز البحوث والتقنية العربية أيضاً.

وقد يكون في التجربة الكورية أبلغ مثال على ما يحقق الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير التقنية من تقدم للمجتمعات. ففي بداية الستينات لم يكن إنفاق كوريا الجنوبية على البحث والتطوير يتجاوز 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي ليرتفع عام 2000 إلى حوالي 5% الأمر الذي يفسر السبب وراء ما حققته كوريا الجنوبية من نجاح صناعي في السنوات الأخيرة. ومع التقدير الكبير لما سجلته دول الخليج العربية من تطور في مجال التنمية الاقتصادية والصناعية حيث يربو عدد المنشآت الصناعية

في دول المجلس على 7300 مصنع يتجاوز حجم الاستثمار فيها 80 مليار دولار، وتستخدم أحدث التقنيات وتطرح منتجات بمواصفات عالية، وعلى الرغم من وجود العديد من مراكز البحث العلمي في دول المجلس في مقدمتها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، ومعهد البحوث في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن والعديد من الجامعات الخليجية الأخرى، إلا أن دول الخليج العربية ما تزال تعتمد على استيراد الخدمات التكنولوجية لمعظم الصناعات القائمة والمشاريع الجديدة، ومثل هذا الوضع يعزى إلى عدد من الأسباب في مقدمتها: غياب التصور الواضح لأهمية البحث والتطوير كجزء من البنية التكنولوجية والعلمية اللازمة للتنمية، واستمرار الاعتماد على الحكومات في هذا المجال، على عكس ما هو معمول به في الدول المتقدمة – حيث يتولى القطاع الخاص الجزء الأعظم من المسؤولية – وعدم وجود التنسيق المطلوب بين مراكز البحوث والجامعات والفعاليات الصناعية، والأهم من ذلك هو غياب التشريعات المنظمة والمحفزة للبحث والتطوير في دول المجلس. غير أن الظاهرة الأبرز فيها يتعلق بمسألة البحث العلمي في دول الخليج العربية تتمثل في حقيقة أن معظم البحوث العلمية المنجزة لا تجد طريقها للتنفيذ في معظم الأحيان لسبب جوهري هو الافتقار لسياسة التسويق المطلوبة لهذه البحوث، فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغ عدد الأبحاث العلمية المنجزة بدعم من جامعة الملك عبد العزيز عام 1998 أكثر من 809 أبحاث، لم يتم الاستفادة من معظمها في ظل غياب الآلية والجهاز المناسبين لتسويقها. وفي المقابل هناك معاهد وجامعات أجنبية تطرح الآلاف من البحوث العلمية تجد طريقها للتطبيق الفعلي بفضل سياسة تسويقية محكمة تتولاها مؤسسات متخصصة تكون تابعة في العادة لنفس المعهد، وكمثال يستحق التأمل هنا، فإن المعهد الفرنسي للبترول الذي يحتفظ بمكتب له في المنطقة الخليجية، قام وفي عام واحد بإنجاز 156 عقداً بحثياً للتطوير العلمي، ونشر أكثر من 500 بحث علمي، ونظم العشرات من الحلقات والدورات التدريبية لأكثر من 8000 مشارك، ويدير المعهد شركة خاصة للاستشارات العلمية والتقنية، ووصل دخل هذه الشركة التي تنشط في معظم الدول المنتجة للنفط إلى 18 مليار فرنك فرنسي.

إن معالجة المشكلة المتمثلة في استمرار اعتماد الصناعة الخليجية على الخارج في عملية التطور التقني، يتطلب: تعاون القطاعين الحكومي والخاص، والإنفاق بشكل أكبر على عملية البحث العلمي، وإنشاء المزيد من مراكز البحوث، ودعم القائم منها، وبخاصة فيما يتعلق بتسويق مخرجاتها من نتائج البحث لكي تجد طريقها إلى التنفيذ العلمي، وإيجاد آلية مناسبة للتنسيق والتعاون بين مراكز البحوث الخليجية

تجربة البحث العلمي في المغرب- نموذج جامعة فاس

فرص تمويل برامج البحث الجامعي بفاس أن جامعة فاس، التي تضم 12 مؤسسة جامعة و1200 أستاذ باحث و700 إداري وأكثر من 50 ألف طالب، تروم في هذا الصدد الانفتاح على فاعلين دوليين في مجال البحث العلمي والجامعي، خصوصا بـ آسيا وأمريكا. وقد حققت دعم المؤسسة الألمانية ألكسندر فون هومبولدت في النهوض بالبحث العلمي وتوطيد أواصر التبادل العلمي وتقديم منح الاقا مة لأساتذة الجامعة ومنح دعم البحوث التي تمنح وفق أسس أكاديمية والانخراط في برامجها التي تتميز بالمرونة .

كما تسعى الجامعة ألى ربط شراكات مميزة مع منظمات دولية تعمل في مجال تمويل البحث الجامعي, حيث أن مثل هذه الشراكات التي يمكنها أن تتوسع على المديين المتوسط والبعيد، ستساهم في تحسين جودة البحث بالجامعة واكتساب طرق ومسالك جديدة للمعرفة.

المحور الثالث:

المهمة والتمويل Mission and Financing

من خلال ما أفرزته الرؤيا لواقع الجامعات على مجمل المستويات فأنها تشترك بعامل أساسي ألا وهو مشكلة التمويل وتنوع مصادر التمويل , ودور الجامعات في التنمية الأقتصادية من خلال التنسيق والعمل المشترك في الجانب الأستثماري لتمويل منتجات الجامعات المعرفية التي تسهم في حل المشاكل الفنية والأدارية والمالية والأقتصادية , وتنمية الموارد لأطراف العملية الأستثمارية , وبالتالي تنويع مصادر التمويل للجامعات وبناء قاعدة علمية تعكس أثرها على المناهج والأساليب التعليمية في تنمية المهارات وفقا"لأحتياجات سوق العمل .

أذا" أن المهام للجامعات لم تعد تعليمية أكاديمية وحيدة المصادر التمويلية سواء كانت حكومية بتمويل مركزي أوخاصة بالتمويل المعتمد على الأستقطاب للطلبة , بل بالأتجاه الثاني في التمويل الذاتي- كركن أساسي من أركان توظيف وأدارة الأستثمار للمؤسسة التعليمية ,عن طريق المشاركة في الأستثمار للمعرفة مع القطاع الخاص والحكومي من خلال تسويق منتجات

الجامعة المعرفية في الدراسات والبحوث والعمل الأستشاري ,وأختيار التكنولوجية والنظم , والتدريب والتأهيل لقوى العمل في الدخول في العملية الأنتاجية ورفع كفاءة الأداء لعوامل الأنتاج(رأس المال, الأرض , العمل, التنظيم) .

وهذا ما تميزت به التجربة الماليزية في بناء نظام تعليمي قوي يسعى لتحقيق الرؤية Vision , والرسالة والمهمةMission ' والهدف العام Aim, والأهداف الخاصة Objectives , والوظائف والأدوار Functions , في تلبية الأحتياجات من قوة العمل الماهرة , وتوظيف المعرفة في عملية التحول الأقتصادي من قطاع تقليدي

زراعـي ألى قطاع صناعي حديث . وذلك من خلال أعداد الدراسـات الشاملة بالتعاون مع جامعة هارفرد وجامعات عريقة أخرى , وتمويل البحوث والدراسات من وزارة التربة ووزارة العلوم والتقنية بالأضافة ألى الدعـم المالي الكبير مـن الشركات والمصانع , وخلـق الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسـات المالية والتقنيين من أجل أسـتخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية .

وهنـاك العديد من مراكـز التقنية التي تهـدف ألى أيجاد قنوات بـين الأعمال العلمية والمصانع بقصد تطبيقات المصانع في هذا الصدد بـين الأكاديميين في الجامعات والمصانع وتوفير الموارد الضرورية لأنجاز أعمال بحثية تطبيقية .

كـما أن هناك جامعات أجنبية تطرح الآلاف من البحوث العلمية تجد طريقها للتطبيق الفعلي بفضل سياسة تسويقية محكمة تتولاها مؤسسـات متخصصة تكون تابعة لنفـس الجامعة أو المعهد كالمعهد الفرنسي للبترول الـذي يحتفظ بمكتب له في منطقة الخليج , قام وفي عام واحد بأنجاز 156 عقـدا" بحثيا" للتطوير العلمي , ونشر أكثر من 500 بحث علمي , ونظم العشرات من

الحلقات والدورات التدريبية لأكثر من 8000 مشارك , ويدير شركة خاصة للأستشـارات العلمية والتقنية , ووصل دخل هذه الشركة ألى 18 مليار فرنك فرنسي .

وأزاء ذلـك تبلـورت الفكـرة لـدى الباحث ليطرح مـن خلالها مفهـوم أصطلـح عليه بـ "الجامعة المنتجة" لتسـويق المعرفة كأستثمار في أقتصـاد المعرفة لتوفـير

مصـدر تمويـل تشغيلي للجامعة من ناحية والمساهمة في التنمية الأقتصاديـة والأجتماعية من ناحية أخـرى , يمكـن تحققـه من خلال معهـد أو مركـز أفتراضي ملحق بالجامعـة يمكن تسـميته بـ " مركـز الأستثمـارات العلمية الميدانية" .

التشكيلة لمكونات ا لمركز المقترح من قبل الباحث :

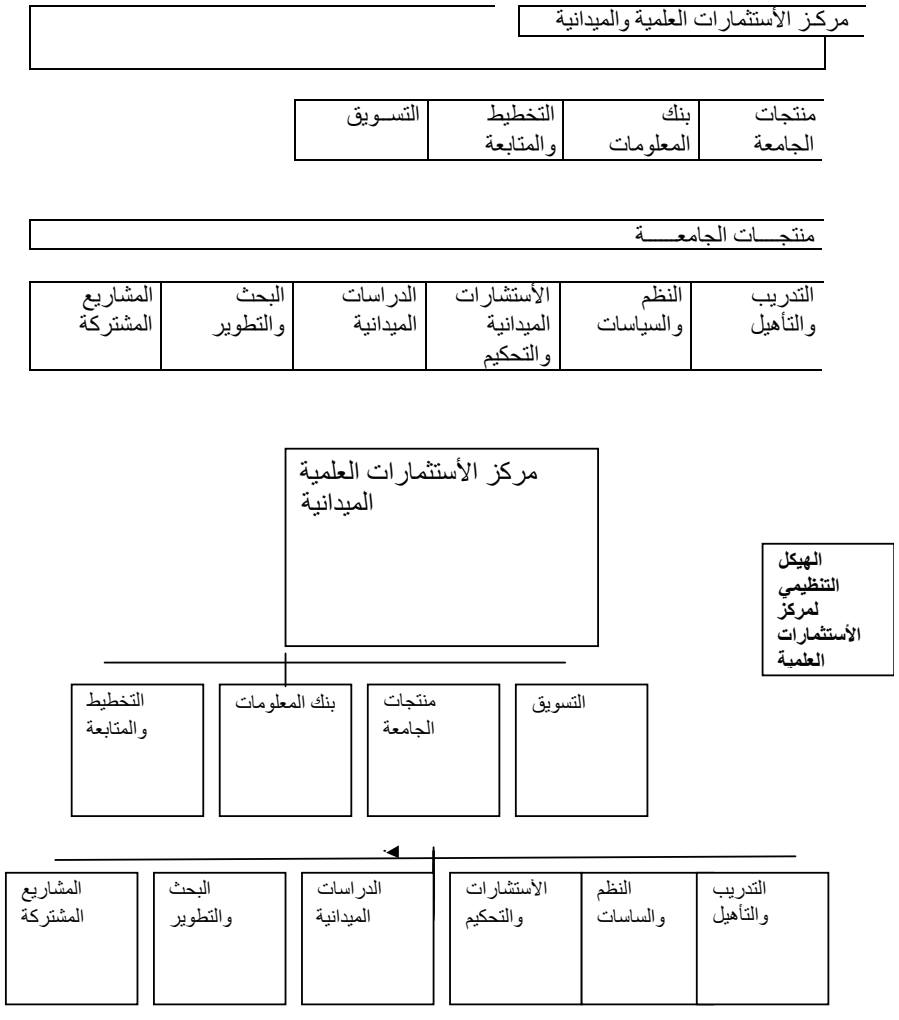

أولا" منتجـات الجامعـة

1/-1 منتج التدريـب والتأهيل

التدريـب والتأهيل رؤيا وعمل

يمتلـك موضوع أدارة الموارد البشرية من الاهمية ما يجعله في مقدمة الموضوعات التي تشـغل اهتمام المخططين الاداريين والسـاعين لرسم السياسات والاستراتيجيات المستقبليه لمنظمات الإعمال وللمجتمعات بصوره عامه، فهو يشـكل تحـدي لجميع المنظمات في مختلف الدول سـواء كانت متقدمه أو ناميه، وكيف لا والانسان هو الوقود الفكري الذي يُمَكـن عوامل الإنتاج الاخرى من الحركـه والانطلاق والاندماج لتحقيق الرفاهيـه للجميع .وقد برزت أهمية هـذا العامل الانتاجي المهـم مـن حيث طبيعة مـوارده البشريـة وما تمتلكه مـن مهارات متجـدده ومتطوره بتطور المخـزون الفكري للإنسـان وتراكم الخبرة التجريبيـه اضافةً إلى التباين في القدرات البدنيـة والفكرية والعقلية بين فـرد واخر. فالمخطط الاسـتراتيجي في منظـمات الإعمال حريص على أسـتحصال الاكفء والاقوى والافضـل في أداء الوظائف بمختلف المجـالات لذلك كان من ضمن هذه التحديات هو الحصول على رأس المال الفكري.

كما أن مفهوم إدارة المعرفة لا يعنى من بين ما يعنية ادارة الرأسمال الفكري في اطاره المؤسسي فحسب، بل انها تتعدى ذلك الى كونها قيمة مضافة. وانها لا تعد كذلك الا اذا تم اكتشـافها بطبيعة الحال في ذاك الاطار التنظيمي واسـتثمارها ومن ثـم تحويلها الى قيمة لخلق الثروة من خلال التطبيق . ولاشـك في ان التحرك نحو المسـتقبل والارتقى بالاقتصاد الوطني، لا يتسـنى الا من طريق تحسـين الاداء المؤسـسي الذي يرتبط بالقيادة والمديـر بالدرجة الاولى، فهو وحده الذي يمكنه الاضطلاع بذلـك العبء، باعتبار ان القيـادة الادارية هي فن توجية وتنسـيق نشـاطات العاملين وحثهـم على التعاون في سـبيل تحقيق الاهداف المؤسسية ، وهذا لا يتأتى الا من طريق التنمية الادارية فهي العملية التى يتم بمقتضاها تحسين قدرات ومهارات الافراد المسؤولين عن ادارة الانشطة والفعاليات المؤسسية وحسن استخدام مواردها.

ولعـل ما يميز القرن الحـادي والعشرين هو ظهـور قوة المعرفة، وان مـن يُحسـن توظيفها وتطويعهـا يمتلك القوة، وبنـاء على ذلك أصبحت تنمية الموارد البشرية عاملا مهما في تعزيز القدرات الانتاجية والتنافسـية للمنظـمات والمجتمعـات، وعليـه فأن إيـلاء موضوع استقطابها وتوظيفها والمحافظة عليها وتدريبها وتحفيزها أمراً في غاية الاهمية، مما أدت الاولوية التى يحتلها الرأسـمال البشري في الاقتصاد المعرفي الى صراع عالمي لأسـتقطاب المبدعين، تماماً كما كانت الشعوب في الماضي تتصارع حول الارض كأحد أصول الانتاج. وبناءا على انالادارة تستهدف الافادة المثلى من مواردها البشرية (مديرين ومرءوسين) فان تشـجيعهم ودفعهم للاجتهاد من خلال تهيئة المناخ المناسـب ينمى الابتـكار والابداع وينشـطه. فقد باتت ادارة المـوارد البشرية وصقل المهـارات المعرفية احدى اهم وظائف النظم المؤسسـية العصرية في القرن الحالي فهي ادارة لاهم واغلى الاصول، اذ ماميزها عن باقي تلك الاصول انها اصول مفكرة.

ومن هنـا تبرز أهميـة التدريب ألى جانب التعليم المهني والأكاديمي في الأسـتثمـار والتنمية للرأس المال الفكـري في ظل أقتصـاد المعرفة و وفقـا»لحاجة سـوق العمل والنـدرة في الموارد الأقتصادية , والتي تصـب أسـهاماتها في عجلـة التسريع في التنميـة الأقتصادية ألى أمام أذ بتصورنـا فأن التدريب يخلـق عملية التفاعل السـلوكي والذهني نحو أحداث تغييرات سـلوكية وفنية وذهنية وخلق تراكمات معرفية وتطوير وتنمية القدرات في الأداء الميداني وتحسـين أنتاجية العمل لمقابلة الأحتياجات القطاعية المحددة , وسوق العمل لصنف الكوادر المؤهلـة والتخصصية .وذلـك من خلال برامج تدريبية عملية منظمة ومستمرة منهجية معتمدة ومتخصصة حسب طلب سوق العمـل ،

مهـام التدريب والتأهيل

تتـوزع مهـام الأسـتثمـار في التدريـب و التمويل بيـن الجانب التعليمـي والجانب التطبيقي الميداني:

أ-الجانـب التعليمـي :

1. برامج حسب الطلب:

وذلك من خلال أعـداد برامج ودورات تدريبية علمية نظرية ترافقها وسـائل الأيضاح سـواء كانت مؤسسـية أي تعاقدية مـع جهـات حكوميـة أو قطاعية شركات ومؤسسـات القطاع الخـاص الصناعي والتجـاري والمصرفي المتخصص والتمويـلي , والعقاري , والتربـوي, ... ألخ , ببرامج محـددة مقتصرة على كـوادر تلكم المؤسسات . أو برامج قطـاعية مشـتركـة بنـاء على المسوحات الميدانية لسـوق العمـل من خلال الأتصالات وألمقابلات والأستبانة الأحصائية .

2. برامج تحـت الطلب:

وهي برامج متخصصة توضع بنـاء" على دراسـة السـوق وبالتنسيق مع المؤسسـات والمعاهـد والجامعات العريـة والأجنبية , وتخاطب بموجبهـا المؤسسـات العامة والخاصـة ذات العلاقـة والأختصاص للمشاركـة فيهـا .

ومن هـذه البرامج :

1/2 برنامـج دورات التحكيـم التجـاري , التحكيم المـالي , التحكيم الفنـي للمنازعـات التي قد تنشـب بيـن المسـتوردين والمصدريـن والمقاولين والأسـتثمـارات المشـتركـة بين مؤسسات حكومية وخاصة محليـة, وبين أطراف لدول مجلس التعـاون وجهات أقليمية ودوليـة . وذلك بالتنسيق مع مركز التحكيم لدول مجلس التعاون الخليجي .

2/2 برنامج دورات في أختيار ونقل التكنلوجيا, حسب التخصصات والأنشطة لمؤسسات حكومية وخاصة وقطاعية . بالتعاون مع الجهات ذات الأختصاص و كليات معاهد وجامعات ومنظمات ومراكز بحثية , و مؤسسات حكومية وخاصة لسوق العمل لدول مجلس التعاون الخليجي .

3/2 برنامج دورات في العمل المصرفي, الأدارة المصرفية, المنتجات المصرفية, الأعتمادات المستندية , أدارة السيولة , أدارة الأستثمار والمخاطر .وذلك بالتعاون مع أحد المصارف أو مجموعة من المصارف , والمشاركة في المحاضرات , وأدارة الدورة والمساهمات في التمويل .

4/2 برنامج دورات تطبيقية للعلوم الأدارية حسب التخصصات والأنشطة لمؤسسات حكومية وخاصة وقطاعية . بالتعاون مع الجهات ذات الأختصاص و كليات معاهد وجامعات ومنظمات ومراكز بحثية , و مؤسسات حكومية وخاصة لسوق العمل لدول مجلس التعاون الخليجي .

5/2 برامج دورات تطبيقية للعلوم المحاسبية والمالية, حسب التخصصات والأنشطة لمؤسسات حكومية وخاصة وقطاعية . بالتعاون مع الجهات ذات الأختصاص و كليات معاهد وجامعات ومنظمات ومراكز بحثية , و مؤسسات حكومية وخاصة ونقابات وجمعيات مهنية, ودواوين المحاسبة والرقابة المالية , وسوق الأوراق المالية لسوق العمل لدول مجلس التعاون الخليجي .

6/2 برامج دورات تطبيقية في الحاسوب برامجيات وتصميم نظم, كنظم معلومات أدارية ومحاسبية , معالجات , مواقع,... ألخ حسب التخصصات والأنشطة لمؤسسات حكومية وخاصة وقطاعية . بالتعاون مع الجهات ذات الأختصاص و كليات معاهد وجامعاتومنظمات ومراكز بحثية , و مؤسسات حكومية وخاصة لسوق العمل .

7/2 برامج دورات تطبيقية في المناهج والتعليم والبحث الأجتماعي .بالتعاون مع الجهات ذات الأختصاص و كليات معاهد وجامعات ومنظمات ومراكز بحثية , ووزارة التربية والتعليم الخاص والداخلية ودور الرعاية الأجتماعية ووزارة العدل وسوق العمل .

8/2 برامج دورات تطبيقية في العلوم الهندسية . حسب التخصصات والأنشطة لمؤسسات حكومية وخاصة وقطاعية . بالتعاون مع الجهات ذات الأختصاص و كليات و معاهد وجامعات ونقابات وجمعيات مهنية , ومنظمات ومراكز بحثية , و مؤسسات حكومية وخاصة لسوق العمل .

ب -الجانب التطبيقي

يتمثل في أعداد برامج تدريبية وتأهيلية ميدانية بناء» على تكليف –أي طلب من جهة رسمية كهيئة سوق العمل , أو مؤسسات رسمية أو خاصة , أو منظمات.وكذلك برامج تدريب وتأهيل ميدانية تحت الطلب في أختصاصات تحدد وفقا» لدراسة المسح الميداني لشركات قطاعية وذلك بالتنسيق مع المؤسسات والمشاريع الصناعية ‘المؤسسات المالية, التجارية, العقارية , الأتصالات, وبيوتات الخبرة وجامعات ومعاهد , ألخ . بناء على طلب هذه المشاريع وفقا" لأجراءات تعاقدية, أو حسب طلب السوق وبتمويل من جهة صاحبة الطلب أو من جهات رسمية أو خاصة, أو تمويل مشترك . وتنفذ داخل أوخارج البحرين بأسلوب التعاقدالمباشر , أو بالتمثيل بالوكالة لطرف ثالث , أو لصالح طرف ثالث . .

2/1" – منتج النظم والسياسات

أ. النظم system identification :

ستركز الأستراتيجية لتمويل المنتج على مجموعة من النظم المتخصصة التنظيمية والمعلوماتية والتحليلية التي تسهم في توظيف الأستثمارات لعوامل الأنتاج وتقييمها وتقويمها والحفاظ عليها واستقرار الموارد وديموماتها ,والتي تعتمد على وتتفاعل مع الظروف الأقتصادية والبيئيةوالسياسية والقانونية للمناخ الأستثماري.

ومن هذه النظم :

1) النظم المحاسبية والمالية , نظم التكاليف , نظم قياس وتقييم كفاءة الأداء , النظم الأدارية, نظم هيكلة قوى العمل , نظم الحوافز , النظم التسويقية , نظم أدارة المخازن , , نظم السيطرة على الخزين ,نظم أدارة العمليات الأنتاجية , نظم أدارة المكائن , نظم الأنتاجية , نظم الصيانة , نظم المشتريات وأدارة المناقصات , نظم الجودة والسيطرة على الأنتاج بما فيها المعادلات الفنية للأنتاج ومواصفة المنتج ,. ....ألخ.

2) نظم السيطرة والأتصالات , نظم التشغيل الصناعي , نظم السيطرة والنوعية , نظم مناولة المواد , نظم الفحص, نظم الصيانة , نظم وقواعد الرسم الهندسي , نظم شبكات التوزيع , نظم الأدارة الأليكترونية , نظم الهياكل ,نظم المسح الجيولوجي وفحص التربة ,... ألخ أختصاصات تحدد وفقا" لدراسة المسح الميداني لشركات قطاعية وذلك بالتنسيق مع المؤسسات والمشاريع الصناعية ‘المؤسسات المالية, التجارية, العقارية , الأتصالات, وبيوتات الخبرة وجامعات ومعاهد , ألخ .بناء على طلب هذه المشاريع وفقا" لأجراءات تعاقدية, أو حسب طلب السوق وبتمويل من جهة صاحبة الطلب أو من جهات رسمية أو خاصة, أو تمويل مشترك . وتنفذ داخل أوخارج البحرين بأسلوب التعاقدالمباشر , أو بالتمثيل بالوكالة لطرف ثالث , أو لصالح طرف ثالث .

ب. السياسات

فالسياسات كقواعد توضع لتوجيه وضبط الفكر والأعمال في المستويات الإدارية للمؤسسات وقد تكون هذه السياسات معلنة وضمنية ، وهي في مجمل الأحوال بمثابة الدليل الذي يحدد للمرؤوسين ضمن تحقيق الأهـداف ، وهـي بالتالي المرشـد في التنفيذ أو في القيـام بالإجراءات التنفيذية و تساعد على اتخاذ القرار من وجهة نظر أي منشأة وتساعد أيضاً على وضع الحدود أو الإطار العام الذي تتخذ من خلاله القرارات الإدارية، وهنا تظهر أهمية الترابط بين السياسات والقرارات.

ومن هنا فإن عملية صنع القرارات في المؤسسات العامة والخاصة و الايراديـة منها ذات أهمية بالغة خاصة أن لهذه المؤسسـات حجماً لا يسـتهان به مـن حجـم الأدارة للمؤسسـات الأقتصاديـة العامة والخاصـة في دول مجلـس التعاون ,وبالتالي لها تأثـير بالغ وكبير على مجمل أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أن عملية صنع السياسـات بمـا فيها صنع القرارات تقوم على الجهود المشـتركة وما تحتاجه مـن إعداد و تحضير وجمع المعلومـات وتحليل وتقييم لهذه المعلومات. لهذا نجد أن السياسات الإدارية تعتبر جوهر العملية الإدارية في أي مؤسسة أو منشأة وتكتسب هذه العملية أهمية بالغة في المؤسسـات العامة والخاصة . وأزاء هـذه السياسات فأنهـا تتوزع بيـن شـقين , ألا وهمـا السياسات الخاصـة بالمؤسسات الأقتصـادية المملوكة من قبل القطاع الحكومي والخاص والمشـترك , والمؤسسـات الأداريـة والخدميـة ذات الصلة بأدارة الدولـة , ومؤسسـات الخدمة الأجتماعيـة والشرعية والوقفية الخاصة .

ويمكـن تسـويق هـذا المنتـج وفقـا" لخصوصيـة وطبيعـة النشـاطسـواء كـان حسب الطلـب , أو بالترويج للطلـب .ومن أمثلـة السياسات لهـذا المنتج :

أولا"- المنشآت الأقتصادية : ومن هذه السياسات :

أ- سياسة ترشيد الأقراض وأدارة السيولة للمصارف

ب- سياسـة الأستثمـار للمصارف الأسـلامية

جـ- سياسة الأئتمـان التجـاري للمشاريع الأنتاجية

ء- سياسة أدارة المشتريات والمناقصات, والخزين للمـواد

هـ- سياسـة هيكلـة قوى العمـل

و- سياسة تنظيم وأدارة الأنتـاج التشغيلية والتعاقدية

و- سياسة الأعـلان والترويج

ز – السياسة الماليـة والتمويلية للمشروع

حـ- سياسـة أدارة الأسـتثمـار في التشـغيل والتمويل والأستثمـار في الأسهم و السندات المالية والأوراق التجـارية .

د – سياسـة نقـل التكنلوجيـا والتحديث والتوسعات

ي- سياسة الأتصالات والعلاقات الداخلية والخارجية

ك- سياسـة الأدارة المركزيـة واللامركزيـة والمختلطـة في الأدارة والتخطيط والتنفيذ والرقابة والمتابعة

ل – سياسة التفاوض للعقود

م- سياسة الأجـور

ن- سياسات تشجيع ودعم الأستثمـارالمحلي والخارجي

ع- سياسات حمايـة المشاريع والمنتجات الوطنية

ت- سياسات دعم الأنتـاج و التصديـر

ف- سياسات أنتقال القوى العاملة وأنتقال رؤوس الأمـوال

ق- أخـرى

ثانيا"- المؤسسات الأدارية والخدمية (ذات النفع العام).

ومن هذه السياسات :

أ- سياسات الرسوم والضرائب

ب- سياسات التوظيف والتمكين لقوى العمل

جـ- سياسات التقاعد والضمان الأجتماعي والرعاية الأجتماعية

د- سياسات الرقابة المالية

هـ- سياسات الرقابـة على الأسعـار

و- سياسات أدارة وأستثمـارالوقف

ز- سياسـات أدارة وأستثمـار صندوق الزكـاة

حـ- سياسـات أدارة وأستثمـار التبرعات للجمعيات الخيرية

ط – أخـرى

ثالثـا"- الأستشـارات والتحكيم

الأستشـارات:

تبنى الأ ستشارات على اسـاس الطلب من خلال العلاقـة والأتصالات بالمؤسسـات والعلاقـة مع المعاهد والجامعـات في الدخول المشـترك في تعاقـدات أو بالأنابـة وبالعمل لصالح طـرف ثالث , وذلك وفقا" لخصوصيـة الأستشـارة والقطاع الذي تمثلـه والأمكانيات والخبرات والمسـتلزمات المتاحة والبعـد المـكاني والزمني لهـا .وازاء ذلك فأن الأستثمـار في هذا المنتج سيوفـر مصدرا" مهما" من مصادر التمويـل لهـذا المكتب الأستشـاري الأفتراضي والمنافس للمكاتب الأستشـارية المتخصصة المحلية والأجنبية .

ومـن هـذه الأستشـارات :

1) الأستشـارات الفنية الهندسـية : في العقارات والتشيد , الهياكل والخرسانات ,الطرق والجسـور ,مشـاكل شبكات الطرق والسير

والرقابـــة , المرورية الأتصالات, المشـــاكل الفنيـــة في الصناعات النفطية والأستكشاف(المسح الجيولوجي والستكشاف , المصـافي , صناعـــة الغـــاز , البتروكيمياويـــات) , الصناعـــات التحويليـــة (الغذائيـــة , الأنشـــائية, الأســـمدة الكيمياوية , المعـــادن , ... الطـــاقة ,....ألخ) .,

2) الأستشارات الفنية في البرامجيات والمعلومات والمعالجات .

3) الأستشـــارات المالية والأقتصادية والأدارية:

أ-للمؤسسات االخدمية الحكومية والخاصة

ب-للمؤسسات الأقتصادية الحكومية والخاصة

في الجـوانب المحاســبية والمعالجات , والرقابـــة المالية والتمويل , المشاكل التســـويقية و خلق الطلب على المنتجات , التقييم والتقويم الأقتصـادي للأنشـــطة و المشـــاريع,التنافس والحماية والدعم للســـلع , المشـــاكل الأدارية التنظيمية, والأتصـــالات, التمكين وهيكلة القوى العاملة, والتدريـــب ,الحوافز والأنتاجية,الأدارة المركزيـــة واللامركزية , الرضـا والســـلوك الأداري والعلاقات الصناعيـــة ,البيئـــة والخدمـــات,... ألخ

5) الأستشـــارات في المناهـــج وصناعة البرامج التعليميـــة وتقييمها وتقويمها .

التحكيـــم

أن هـــذا المنتـــج من المنتجات التي تكتســـب أهمية في ســـوق العمل بســـبب المنازعات التجـارية والعقود والمنازعـات الفنية , الناجمة عن عمليات التعاقد بين الأطراف المحلية والخارجية الخاصة في الأســـتيراد والتصدير , والمواصفات الفنيـة , والألتزامات المالية , وعقود التجهيز والتنفيـــذ والموقاولات ' مـــما تتطلب الدخول في التحكيـــم التجاري , والتحكيـــم المـــالي , والتحكيم الفني التقني .أن تســـويق هـــذا المنتج يتطلـب الأعتمـاد من مركز التحكيم لدول مجلس التعاون والأعتمـاد مـــن الغـــرف التجارية والصناعيـــة .كما يتطلب التنســـيق والتعاون والأســـتثمـار المشـــترك مع بيوتات الخبرة , والمراكز الفنية الأستشارية والجامعـــات , أو بموجب مذكرات تفاهم للتمثيـــل بالأنابـة من لدن تلكم الجهات المتعاقدة في التحكيم .

رابعـا"- الدراسات الميدانية

تنصـــب الدراســـات الميدانية عـــلى الحاجة للمؤسســـات الأقتصادية الأيراديـــة والمؤسســـات الأداريـــة الخدميـــة ,والندرة للمـــوارد وكيفية توظيفهـــا في الأســـتثمـار لهـذا المنتـــج أســـتثمـارا» أقتصـاديا»يحقق الجـدوى في المســـاهمـة في التطـوير للمشـــاريع , ويحقـــق العوائد كمصدر تمويلي من المصادرالتكميلية التي تسهم في التدفقات النقدية لتغطية نفقـات أدارة وتشغيل الجامعـة . مما يستلزم الترويج لتسويق هـذه الدراســـات عبر الأتصالات وأبرام مذكرات التفاهم بين الجامعـة والمؤسســـات الحكوميـــة والخاصة بـــدء" في المشـــاريع الأقتصـادية الأيراديـــة كأداة أســـتثمارية وحاجة أقتصاديـــة في تحقيق العوائد أو المردود للمساهمين في تلكم المشاريع عامة وخاصة .

ومـن هـذه الدراسـات :

أ- دراســـات المســـح الميـــداني : الدراســـات الســـوقية -أبحـــاث السوق,الدراســـات الأحصائيـــة والتحليـــل الأحصائي , دراســـات تخطيـــط القوى العاملـــة وأنتاجيـــة العمل , دراســـات القدرة التنافسيـــة للمشـــاريع الأقتصادية الأنتاجية والخدمية , دراسات التقنيـــة وأقتصاديـــات نقـــل التكنلوجية,دراســـات التشريعات الأقتصادية وأثرهـــا على تسريع التنمية, دراســـات عن منتجات الجهـــاز المصرفي وتطـــور الخدمات المصرفيـــة والأئتمـان المصرفي ومســـاهماته في دعم الأستثمـار الهادف ألى التسريع في التنمية , ...ألخ

ب- الدراسات المتخصصة -حسب الطلب:

وذلـــك في الجوانـــب التخصصية لكل كليـة مـــن كليـات الجامعة' وبالتنسيق مع الجهـات الداعمـة والممولـة للدراسـة.

خامسا"- البحـث والتطـوير

أن هذا المنتج من المنتجـات الحيويـة الداعمـة للأنشـــطة الأقتصادية والتسريـــع في عمليـة التنمية والتحـــولات الجذريـة لمواكبة التطورات العلميـــة والتقنية وأســـتثمـار المعرفـــة لخلق تراكـــمات في العوائد للمستثمرين ومن ثم تنميـة المـوارد وديمومتهـا .

كما أن تســـويق هذا المنتج يعتمـد على الدعم الحكومي والخاص للبرامج البحثية والأعتمـاد بالتكليف بشكل مباشر أو بالأحالـة للعروض التنافسية المقدمة أوبالتمويل أو بالتسليف على حساب عقـد البحث كســـلف المقاولين للمســـاهمة بجزء من تغطية التكلفة الأستثمـارية للبحث , ومن ثم التســـديد للمتبقي بعد الأنتهاء منه والتسليم .وقد يكون البحث مدعوما» من جهة حكومية وخاصة تكلف به الجامعة لصالح مؤسسات معينـة كطرف ثالث مستفيد . وهذا النموذج الأخير هو ما درجت عليه الجامعات الماليزية بدعم من وزارة التربية والتعليم و وزارة العلـــوم والتكنلوجيـا , والقطاع الخـــاص في الجانب التمويلي والأســـتثمـار للبحوث بحيث أحدثت نقلـة نوعية في التحول من بلـد زراعـــي ألى صناعي متقـدم . كما أن جامعة هارفرد أتجهت بثقل كبير في الأعتمـاد على التمويل من الوقف والتبرعات لتغطيـة خســـارتها في الأزمـــة المالية والتي بلغـــت (10) عشرة مليار دولار ,كما أن جامعتي كامبرج وأكســـفورد قامتا بحملات لجمـــع التبرعات أثمرت عما يقارب (940) مليـــون و (780) مليون جنيه أســـترليني للأولى والثانية لدعم التمـــويـــل وتنوع مصادر التمويل . أما في المملكة العربية الســـعودية ‘فأن جامعة الملك ســـعود حققت إنجازاً جديداً بنشرها 1008 بحوث

في ISI عام 2010، متقدمة على جميع الجامعات العربية والإسلامية، ومتقدمة على أقرب جامعة سعودية وهي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بنسبة 40 في المئة، ويمثل نشر 1008 بحوث هذا العام أربعة أضعاف ما نشر في 2007 وثلاثة أضعاف النشر في 2008 وضعفي ما نشر في عام 2009، ما يدل على أن الأرقام مستمرة في الزيادة، وأن الجامعة بدأت تركز على البحث العلمي وتطور آلياته وتطمح إلى ما هو أبعد من الرقم السالف، وقد تصدرت كلية العلوم كليات الجامعة بعدد البحوث المنشورة، تتبعها الطب ثم الكليات الباقية. إن دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في المملكة العربية السعودية هو دور متواضع جداً إن لم يكن مفقوداً، إذ نرى أن القطاع الحكومي هو من يمول البحوث العلمية في الجامعات ومراكز الأبحاث، إذ يزيد تمويله مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير بنسبة 90 في المئة، ما عدا بعض المساهمات الخجولة من شركة سابك وغيرها من الشركات الأخرى، بينما نرى في إسرائيل أن نسبة حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي نحو 74 في المئة، وفي اليابان 73 في المئة، وفي كوريا الجنوبية 72 في المئة، وفي السويد 70 في المئة، وفي فنلندا 65 في المئة، وفي ألمانيا والولايات المتحدة الأميركية 50 في المئة، ما يدل على أن هناك خللاً في تفاعل القطاع الخاص مع البحث العلمي وتمويله في المملكة العربية السعودية.

اما في مملكة البحرين فلقد كانت للأستراتيجية التي أستخدمتها شركة ألبا لتمويل مشروع خط الصهر الخامس الذي تبلغ تكلفته (1.7) مليار دولار , 90% منه عبارة عن قروض و 10% بتمويل من شركة ألبا, (وقد حصلت الشركة على مجموعة من القروض بلغت قيمتها (1.55)مليار دولار , كما أن هناك أربعة جهات متعهدة ببيع السندات قامت بطرح النشره التمهيدية للسندات على كل من المستثمرين , أضافة لعشرة جهات مسؤولة عن بيع السندات في المصادر التجارية) محط جلب و أنتباه جامعة هارفرد العريق-كلية أدارة الأعمال لدراسة الحالة , وأختيار شركة ألبا لتكون ضمن برنامجها للماجستير في أدارة لأعمال تماشيا" مع قراراتها توسعة دائرة البحث في برنامج الماجستير ا على مستوى العالم وأعداد الطلبة للأسواق العالمية بشكل أفضل .كما ستوضع طريقة ألبا في التمويل المالي ضمن الخطة الدراسية وبرنامج الدراسات العليا لطلبة هارفرد لكون برامجها تعتمد في معظم الدراسات على دراسة بعض الحالات العملية الفعلية .وهذا يبرز الدور المتكامل لمسيرة البحث العلمي وأسهاماته في التطور من خلال التفاعل بين المشاريع الصناعية والأقتصادية الأخرى والمؤسسات التعليمية المنتجة والمستثمرة لأساليب وطرق العمل الميدانية وتوظيفها في البحث ونقل تجربتها الميدانية بتسويقها وفقا" لمسارات التطبيق لدى المؤسسات القطاعية الأخرى وهذا ما أختطته جامعة هارفرد

سادسا"- المشاريع المشتركة

وتتضمن على الأستثمارالمشترك أو بالأنابة كوكيل معتمد لجامعة أو معهد وفقا» لأتفاقيات أو عقود أو مذكرات تفاهم في تنفيذ عقود لصالح تلكم الجهات أو المشاركة المبرمة أو التي ستبرم مع مشاريع صناعية , مشاريع نفطية , مشاريع الأتصالات, مؤسسات مصرفية ومالية, مؤسسات أدارية ورقابية , مؤسسات خدمية ,....ألخ

في مجالات المنتجات الجامعية وبصورة خاصة في المجالات التالية منها :

1. نقل التكنلوجيا وتطوير المشاريع
2. الطاقات الأنتاجية والتوسعات في الخطوط الأنتاجية والطلب والعرض على المنتجات
3. الأنتاجية: القياس والتقييم , المشاكل والحلول , المعاييرالمناسبة , الحوافز والأنتاجية
4. المنتج والمنافسة وحصة المنتوج والشركة في حجم السوق,والحماية والقدرة التنافسية
5. السياسات السعرية والقدرة الشرائية ودعم الأسعار
6. الأستثمار في المشاريع الصغيرة والدمج للمشاريع في مشاريع كبيرة أو أتحادات أو شركات قابضة نوعية ودعم الأستثمار والتمويل الذاتي والتمويل المركزي .
7. توظيف رؤوس الأموال الحكومية في مشاريع أستراتيجية ذات ملكية حكومية صرفة أو حكومات أقليمية , أو ذات ملكية خاصة وطنية أو مشاركة مع مؤسسات حكومية لدول مجلس التعاون أومع شركات خاصة أقليمية ' أومع قطاع مختلط .
8. توظيف الأموال الوقفية وأستثمارها في تنمية الموارد البشرية والتنمية الصناعية
9. صناديق المحافظ الأستثمارية في سوق الأوراق المالية البحريني والأسواق الخليجية
10. نظم الأدارة المخزنية والسيطرة على الخزين , والخزين الأستراتيجي للمواد والسلع .
11. هيكلة القوى العاملة وسياسة الأحلال
12. النظم الأدارية (الهياكل التنظيمية , وصف الوظائف ' الأتصالات ,نظام الخدمة ,الصلاحيات والمسؤليات, بنك المعلومات,..ألخ), والمحاسبية(نظم محاسبة مالية , نظم تكاليف, نظم تحليل مالي وتقييم الأداء ,..ألخ) والرقابة الداخلية.
13. المنتجات المصرفية وهيكلة القروض وأدارة السيولة النقدية
14. التقييم الأقتصادي للمشاريع والجدوى الأقتصادية للأستثمار, وترشيد القرار الأستثماري .
15) تقييم الأصول للمشاريع المحولة أو المباعة أو المراد بيعها في الخصخصة والحوكمة للمشاريع .

Aim and Special Objectives الهدف العام والأهداف الخاصة لمركز الأستثمارات العلمية الميدانية

الهدف العام لمركز الأستثمارات -الرؤيا والعمل:

أستثمار المعرفة وتسويق منتجاتها بما يحقق تدفقات تمويلية كمصدر معرفي أساسي مكمل لمصدر التعليم العالي الناجم عن أستقطاب الطلبة في الدراسة في الجامعةمن ناحية والمساهمة

في التنميةالأقتصادية والأجتماعية بشكل ميداني فعال من ناحية أخرى وصولا" ألى الجامعة التعليمية المنتجة . وذلك من خلال ايجاد الأواصر والترابط والعمل المشترك مع القطاعات الأقتصاديةالأنتاجية والخدمية والقطاعات المؤسسية الأدارية والخدمية ذات النفع العام .

الأهداف الخاصة لمركز الأستثمارات -الرؤيا والعمل :

خلق مصادر تمويليةأخرى غير تقليدية للجامعة عن طريق أستثمار وتسويق منتجات معرفية ألى المؤسسات الأقتصادية.حيث أن مشكلةالتمويل مشكلة أساسية تجابه معظم الجامعات سواء كانت الجامعات العريقة وذات السجل التاريخي أو الجامعات الحديثة التكوين , حكومية أو خاصة , أو الجامعات الكبيرة أو الصغيرة , من حيث الكليات والأقسام والبرامج , والمراحل العلمية, والمستلزمات والمرافق الخدمية , واعداد الأساتذة والتخصصات , وأعداد الطلبة ,...ألخ .ومن أهم المشاكل والمعوقات هي المنافسة على استقطاب الطلبة والأعتماد للبرامج والشهادات, أو بسبب الأزمات المالية المحلية أو الأقليمية أو الدولية , أو الأتفاقيات التعليمية الثنائية , وما ألى ذلك من مؤثرات ومؤشرات على أنخفاض أنسيابية الطلبة للجامعات الخاصة , والتي بدورها ستؤثر على التمويل , وربما العجز في التمويللأنشطة التعليمية وتحقق خسائر متلاحقة , أذا لم يتاح تمويل من مصادر أخرى للجامعة .وأزاء ذلك يتطلب توجه الجامعات لحل مشاكلها في التمويل بأستغلال الطاقات المعرفية المعطلة وتشغيلها كمنتجات تسوق بتمويل من المشاريع الخاصة والحكومية والمؤسسات الوقفية والخيرية في التبرعات وأستغلال هذه الموارد بأستثمارات بحثية وأستشارات ودراسية والمنتجات المعرفية وتحقيق عوائد تمويلية للجامعات من ناحية وتطوير المنشآت الأقتصادية والموارد البشرية من ناحية أخرى .وأزاء ذلك ولضمان التمويل للجامعات في ظل التطورات والطفرات العلمية والأتصالات وثورة المعلومات والسوق التنافسية لأستقطاب الطلبةوأستقطاب وأستثمار المعرفة في ظل التحولات الأجتماعية والأقتصادية التي يشهدها العالم والمحيط الأقليمي , يتطلب تقسيم نشاط الجامعة ألى محورين أساسيين وهما:

1) نشاط الجامعة الأكاديمية التعليمية
2) نشاط الجامعة المنتجة

الأستنتاجات والتوصيات

الأستنتاجات

1) أن الكيفية التي تجعل التعليم العالي من أن يساهم في فتح قنوات جديدة وطرق لمستقبل «أفضل للمجتمع والانسان عبر مهمة مزدوجة، هي المشاركة االقطاعات الأقتصادية والمؤسسية الحكومية الأخرى في حل المشكلات الكبرى والعمل على تعزيز التنمية المستديمة وتنمية المعرفة عن طريق البحوث والابداع الفكري, والأستشارات , والدراسات الميدانية, أضافة لمسؤليته في الحفاظ على الذاتية الثقافية وتحقيق التعليم المستمر.

2) أن التعليم العالي لم يعد يقتصر على تخريج الاخصائيين والكوادر المدربة لتلبية الاحتياجات الصناعية والادارية والخدماتية، بل بتوجيه التعليم العالي صوب رفع مستوى المشاركة للمواطنين في الحياة العامة والحراك الاجتماعي .

3) أن دعم مؤسسات الدولة العامة والخاصة التربوية والثقافية والاجتماعية والعمل على تدريب كوادرها وتنمية قدراتها في مجال انتاج المعلومة في مختلف مستوياتها وحقولها وخاصة الثقافية منها يؤدي ألى تقوية التكامل الوطني للنسيج الأجتماعي والتفاهم العالمي وبناء ثقافة وسطية متوازنة.

4) أن تطوير وتنشيط ودعم البحث العلمي الأكاديمي بأتجاه الجامعة المنتجة يمكن من توفير مصادر تمويلية أخرى لها ,من خلال التعاقد على تزويد المؤسسات بالامكانيات المعرفية و التقنية المتطورة , والأستشارية للمساهمة في الحلول للمشاكل الأدارية والمالية والأقتصادية والفنية, والمساهمة في أختيار التكنلوجيا للمشاريع , وأعداد البرامج و والنظم التي تسهم في البناء الأقتصادي للمشاريع وتنمية الموارد ورفع كفاءة الأداء ومن ثم تقليل ودرء المخاطر الأستثمارية وأستقرارية وأستمرارية المشروع

5) أمكانية عرض لمشاريع تعليمية مفتوحة أو تعليمية أفتراضية باعتبارها نماذج تعليمية مستقبلية .

6) أمكانية تطوير العملية التدريبية والتأهيل المهني لقوى العمل وفقا" لأحتياجات سوق العمل من خلال أنشاء المعاهد أوالكيانات أو الوحدات التخصصية لتكنلوجيا المعلومات في التأهيل والتعليم .

7) أمكانية القطاع الخاص وبالتوجيه الحكومي في تفعيل المشاركة مع الجامعات المنتجة في التمويل للبرامج والمشاريع :بالنظر إلى أن التغير الجوهري للتعليم العالي وتطويره وتحسين نوعيته وزيادة ملاءمته والتصدي للتحديات الكبرى التي يواجهها هي أمور لا تتطلب المشاركة القوية من جانب الحكومات ومؤسسات التعليم العالي فحسب، بل من جانب كل المعنيين بهذا التعليم، بما في ذلك الطلبة وأسرهم، والمدرسون، وقطاعات

التجـارة والصناعة، وهيئات القطاعـين العام والخاص، ومجالس النواب، ووسـائل الاعلام، والمجتمعات المحلية والرابطات المهنية ، كما تتطلب من مؤسسـات التعليم العالي التحلي بقدر أكبر من المسـؤولية وقبول المساءلة بشأن استخدام موارد القطاعين العام والخاص، الوطنية أو الدولية.

8» الأستنتاجات المبنية على تحليلات سوات SWOT ANALYSIS لنموذج لأحـد الجامعـات (كضرورة تحليلية يتطلب أستخدامها في التحليل والتخطيط للمسـتقبل من خـلال الظروف الواقعية الداخلية والخارجيةالتي تمر بها)لغرض القيـاس:

SWOT ANALYSIS

Weaknesses نقاط الضعف	Strengthنقاط القـوة
1. عدم توفر التخصيصـات الماليـة للمشـاريع بشكـل تفصيلـي, رغم أعتمادها ضمن الموازنات العامة .	1. توفر أساتذة ذات أختصاصات عالية من حملة شهادة الدكتوراة، ولهم باع طويل في العمل الميداني، والخبرات العلمية والتطبيقية لعدة عقود للمساهمة في بلـورة النتاج المعرفي وتسخيره في التطوير والتنمية الأقتصادية .
2. عدم وضوح الرؤيـا لحوكمة التعليم العالي , والمعوقات التي تربـك أستقرار الجامعـات وأستقرار الأساتذة وتعرقـل مسيرة الأنتـاج المعرفي لخـدمة المجتمع.	2. . تمتع أساتذة الجامعات بسمعة علمية ذات خلفية سابقة بلورت علاقات وطيدة مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية والأقتصادية من خلال مشاركاتها في المؤتمرات والندوات العلمية التي تسهم في التعامل المشترك وبلورة أستثمـار المعرفة .
3. أثقـال الأساتذة بمهام أدارية وبمتطلبات الجودة وما يصاحبهـا من متغيرات ومستجـدات متعاقبة تسهم في أستنفـاذ جهود كبيـرة من الأساتذة وتخفض من مستويـات الأداء والتطوير المعرفي .	3. توفر مركـز للتدريب والأستشارات والسياسات وجاهزيته لأعـداد الدورات التدريبية للتعليم المستمر والتأهيلي لقـوى العمل وفقا" لأحتياجات ومتطلبات سوق العمل . وتقديم الخدمات الأستشارية .
4. عدم توفر التراخيص المعتمدة للتدريب والأستشارات والدراسات والتحكيم,...., والأنشطة الأخرى لمنتجات المعرفة وتسويقها .	4. توفر البنى التحتية لمراكز البحث العلمي كمراكز تكنلوجيا المعلومات والمختبرات والورش الصناعية التخصصية وجاهزيتها لتنفيذ المشاريع حسب الطلب.
5. عدم وجـود نظام يفصل بين تعاقد التدريسي للتعليم و التعاقد لأنتاج وتسويق المعرفـة , حيث أن العقود المبرمة تمثل أجـر لأداء تعليمي ومايكلف به(من أعمال , رغم وجود Package) وأنتاج للمعرفة حوافز لتشجيع البحث العلمي .	5. توفر رسائل بحثية لمشاريع ومؤسسات أقتصادية , ومؤسسات حكومية , لطلبة الدراسات العليا ,أشرف عليها أساتذة الجامعات وعضدتها مجموعة من الأساتذة والأختصاصيين المشاركين من سوق العمل لدول مجلس التعاون والدول العربية, تمثل قاعدة بحثية يمكن تفعيلها في التنفيذ .
Threatsالتحـــــديات	Opportunities الفـرص
1. تشجيع الدخول الكبير للجامعات الأجنبية لمنطقة الخليج والتوسع في تسويق المنتجـات الجامعيـة للمعرفة, مما يخلق أجـواء تنافسية حادة .	1 توفر فرص كبيرة في أستثمارات البحث العلمي والتطـوير ' ناجمة عن المتغيرات الأقتصادية والتوسعات في البنى التحتية للمشاريع الأقتصادية الأنتاجية والخدميـة لدول مجلس التعاون.
2. أستقطاب سوق العمل للشركات الأجنبية في تقديم الخبرات الأستشارية وأعتمـادها وتفضيلها على الناطقة بالعربية .	2 توفر فرص تعاون قوية بين الجامعات وبين الجامعـات السعودية الرائدة في نتاجاتها البحثية والأستشارية . حيث بلغ عدد الأبحاث المنجزة لسنة 1998 بدعم من جامعة الملك عبد العزيز أكثر من 908 بحثا" .
3. الأتجـاه العام للمشاريع الأقتصادية في	3. توفر فرص بديلـة في تقديم الأستشارات

التوصيـات

1) التأكيـد على ضرورة صون مهام وقيم التعليم العالي الأساسية وتعزيزها وتوسيع نطاقها، ولاسيما مهمة الاسهام في تنمية وتحسين الموارد الأقتصادية للمجتمع وذلك من خـلال:

أ ـ اعداد خريجين ذوي مهارات عالية ليكونوا مؤهلين لتلبية متطلبات القطاعات الأقتصادية عن طريق اتاحة فرص الحصول على مؤهلات مهنية تجمع بين المعارف والمهارات ذات المستوى الرفيع .

ب ـ اتاحة مجال مفتوح للتعليم على مستوى عال والتعلم مدى الحياة يتيح للدارسين أكبر قدر من الخيارات مع المرونة للدخول في النظام والخروج منه، فضلاً عن فرص التنمية الذاتية والحراك الاجتماعي، ابتغاء التربية من أجل تأمين المشاركة النشطة في حياة المجتمع، ويوفر رؤية عالمية شاملة تساعد على بناء القدرات الذاتية وتوطيد أركان التنمية المستدامة بدلا» من الأعتماد على قوى العمل والخبرات الأجنبية .وأزاء ذلك ولضمان التمويل للجامعات في ظل التطورات والطفرات العلمية والأتصالات وثورة المعلومات والسوق التنافسية لأستقطاب الطلبة وأستقطاب وأستثمار المعرفة في ظل التحولات الأجتماعية والأقتصادية التي يشهدها العالم والمحيط الأقليمي , يتطلب تقسيم نشاط الجامعة ألى محورين أساسيين وهما:

أ) نشاط الجامعة الأكاديمية التعليمية

ب) نشاط الجامعة المنتجة

2) تفعيل الأستثمار وتمويل نشاط الجامعة المنتجة:

أن تفعيل النشـاط الأسـتثماري كأسـتخدام للمنتجات المعرفية للجامعة بشكل أقتصادي سيحقق مصادر تمويلية عن التشغيل بشكل أسـاسي ناجم عن أيرادات تسـويق تلكم المنتجات.ومصادر تمويلية على هيئة مسـاهمات تمويلية تشـغيلية حكومية , وخاصة , ووقفية , كقروض وأعـانات , ودعـم , ومسـاهمـة , تتم تسويتها من العوائد وفقا» لأحكـام التعاقـد .

وأزاء ذلك يتطلـب التنفيـذ مجموعة من المهام ومنها :

1/2) مفاتحات رسـمية للبعض من الجامعات والمعاهد وبيوتات الخبرة العريقة الأقليمية والدوليـة و للمؤسسات الأقتصادية والمؤسسية والوقفية والخيرية المختارة في مجالات التعاون في الأستثمـار والتمويل والتسويق للمنتجات المعرفية للجامعة .

2/2) الزيـارات الميدانيـة لجامعـات ومعاهد ومؤسسات أقتصادية وأدارية وخيرية وعقد اللقاءات التشاورية وطرح الأفكـار والتفاوض في أمكانية التعاون في الأستثمـار والتمويل المشترك , أو بالدعم بالتمويل والخـبرات , أو بأمكانيـة التعاقد في التنفيـذ للبرامج. من خلال العرض للمنتجات وأحتياجات سوق العمل .

3/2) توقيع مذكرات تفاهم مـع جامعات ومعاهد بحثية عريقة كجامعة ملاوي في ماليزية والأسـتفادة من التجربـة الماليزية في هذا الصدد , والجامعات السـعودية التي قطعت شـوطا» بعيـدا» في هذا الميدان , وجامعـات أخرى أوربية وأمريكية سبق وان نفذت مشاريع بحثية وتطويرية في المنطقـة(دول مجلس التعاون)-كجامعة هارفرد التي لها تجـارب مـع الجامعات الماليزية ومع شركة ألبـا في البحـرين . وكذلك مع مؤسسـات أقتصادية , ومؤسسـات أدارية وخدمية ذات النفـع العـام الحكوميـة منها والخاصـة حول منتجـات الجامعة وأمكانية التعاون والتنفيذ , أو العمل المشترك في التنفيذ لصالح جهات الطرف الثالث المستفيد, على أن تلحق بعقـود عنـد التنفيذ .

4/2) أعتمـاد سـجـل للخبـراء في مختلـف الأختصصات للتسجيل في الجامعـة case to case وبأجـور تعاقديـة حالة بحالة in call كخبراء ميدانيين

5/2) أنشـاء ملف خاص لنشـاط منتجات الجامعة ضمن موقع الجامعة

6/2)تصميم نظام بنك المعلومات وفقا" لتصنيف المعلومات ذات العلاقة بمتطلبات كل نشـاط من أنشـطـة المنتجات الجامعية , ومن ثم جمع المعلومات وتبويبها .

وأزاء ذلك فأن أدارة التسـويق تقع عليهـا مهمة الأدارة التنفيذية لتسـويق المنتجات الجامعيـة, وفقا" لمراحل التنفيذ للأسـتراتيجية وترجمتهـا لخطط قصيرة ومتوسـطة المدى ,وخطة خمسـية طويلة المـدى , وذلك بالتنسيق مع أدارة التخطيط والمتابعة .

المصـــادر

أولا"- الكتـب

1. سلمان, جمال داود , أقتصاد المعرفة, دار اليازوري 2008

2. طاقة , محمد , مأزق العولمـة, دار المسيرة 2007

3. الدوري,زكريا و صالح,أحمد علي , الفكر الأســتراتيجي وأنعكاساته على منظــمات الأعمال-قــراءات وبحــوث , دار اليــازوري –الطبعة العربية 2009

ثانيـا"- شبكة الأنترنيت

3. المعلومــات الأحصائيــة والبيانــات الرقمية , الشــبكـة العنكبوتية GOOGLE

4. frum.ma3ali.netالعريفي, يوسف , التعليم الأليكتروني,2003

www.ao-academy.org- موقــع الأكاديميــة العربيــة في الدنمارك